



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
بعنوان:

أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر وراسة حالة للجزائر خلال الفترة (1990-2017)

تحت إشراف الأستاذ:

● و. رملي محمد

من إعداد الطالبة:

➤ سماون رقية

أعضاء لجنة المناقشة :

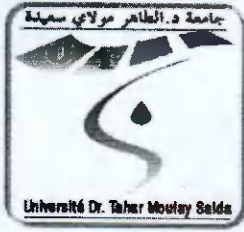
الأستاذ: رئيسا

الأستاذ: مشرفا

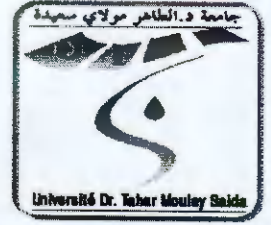
الأستاذ : مناقشا

الأستاذ : مناقشا

السنة الجامعية: 2018م - 2019م



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة-



كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
بعنوان:

أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر وراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

تحت إشراف الأستاذ:

⊙ و. رملي محمد

من إعداد الطالبة:

➤ سماون رقية

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ: رئيسا

الأستاذ: مشرفا

الأستاذ : مناقشا

الأستاذ : مناقشا

السنة الجامعية: 2018م - 2019م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا و أنت علام الغيوب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد

إن هذه الدراسة لم تصل إلى هذه المرحلة إلا بفضل الله تعالى أولاً ثم بفضل أصحاب الفضل و يشرفني في هذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى نبع العون إلى من وجهني دون وهن ، إلى أستاذي الفاضل الدكتور :رملي محمد المشرف على هذه المذكرة الذي لم ييخل عليا بنصحه حتى أثمر جهدي هذا لك مني الشكر الجزيل والخالص الاحترام والتقدير و دمت الشعاع المنير جزاك الله كل خير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدرع الوافي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع اشتياقي إلى السيد : بومداني (ج) لك أقدم وسام استحقاق .

إلى كل من ساعدني بالقليل أو بالكثير ولو بكلمة طيبة أثناء انجاز هذا العمل المتواضع

قائمة الجداول و الأشكال :

17	الشكل رقم (1-1) : المربع السحري الأمثل لـ Kaldor	الفصل الأول
26	الشكل رقم (1-2): أفكار Adam Smith في النمو الاقتصادي	الفصل الثاني
53	الشكل رقم (1-3) تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017)...	الفصل الثالث
54	جدول رقم (2-3) تطور معدلات GDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ..	
57	الشكل رقم (3-3): علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية.....	
61	الجدول رقم (3-4): دراسة إحصائية	
62	الجدول رقم (3-5): نتائج اختبار النموذج الأول.....	
63	الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار النموذج الثاني.....	
64	الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار النموذج الثالث.....	
65	الجدول رقم (3-8) : ملخص نتيجة اختبار الفرضيات	

الفجر

البسمة

شكر وعرفان

قائمة الأشكال و الجداول

مقدمة عامة 1

الفصل الأول : الأسس النظرية لسعر الفائدة

تمهيد : 2

1/- : سعر الفائدة في الفكر الاقتصادي 3

1-1 / - : سعر الفائدة في النظرية التقليدية..... 3

1-2 / : سعر الفائدة في النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة)..... 6

1-3 / - : سعر الفائدة في النظرية النقدية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو) ... 9

1-4 / - : نظرية التوقعات العقلانية لسعر الفائدة..... 12

2/- : سعر الفائدة وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية..... 13

1-2 / - : مفهوم سعر الفائدة وأنواعه..... 13

2-2 / - : محددات سعر الفائدة..... 15

2-3 / - : علاقة سعر الفائدة بأهم المتغيرات الاقتصادية 16

2-4 / - : سعر الفائدة كآلية من آليات السياسة النقدية..... 20

خاتمة : 22

الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد : 24

1 / - : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 25

1-1 / - : النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي 25

1-2 / - : النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي 28

1-3 / - : النظريات النيوكلاسيكية 30

34.....	1-4 / - : نظرية النمو الداخلي
37.....	2 / - : النمو الاقتصادي وطرق تقديره
37.....	2-1 / - : مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين مفهوم التنمية
39.....	2-2 / - : أنواع النمو الاقتصادي
40.....	2-3 / - : عوامل النمو و معوقاته
44	2-4 / - : مقاييس النمو الاقتصادي
46.....	: خاتمة
	الفصل الثالث: أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2017)
48.....	تمهيد
49.....	1-1 / - : مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر
53.....	1-2 / - : تأثير تغير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر
55.....	1-3 / - : الدراسات السابقة
57.....	1-4 / - : الدراسة القياسية
66.....	: خاتمة
68.....	: خاتمة عامة
72.....	الملاحق
	قائمة المصادر و المراجع.
	ملخص .

مَقَامَاتُ

لازال لسعر الفائدة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية لما له من آثار هامة على جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت حقيقية أو مالية حيث يعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات التي يستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، كما له دور في تحريك العجلة الاقتصادية لأي دولة، بحيث يستخدم سعر الفائدة كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية العامة للدولة، يضاف إلى ذلك أن سعر الفائدة يعد بمثابة المعيار الذي يضمن الانتقاء الكفء للمشروعات الاستثمارية والتي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي .

يتجلى إذن أن لسعر الفائدة تأثيرا على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره العكسي على حجم الاستثمارات ومن ثم على حجم الإنفاق الكلي والنتاج الوطني ومن ثم على مستوى النمو الاقتصادي. هذا التأثير الذي كان وما يزال محل نقاش وجدال بين الاقتصاديين في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة.

فالبعض من الاقتصاديين يعتبرون سعر الفائدة بمثابة العمود الفقري للنظام الاقتصادي المعاصر الذي يضمن تقدمه ونموه عن طريق ضمانه للتوزيع الأمثل والكفء للموارد الاقتصادية، ومن ثم يعتبر سعر الفائدة بمثابة القوة الدافعة والمحفزة للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره الايجابي في المقابل يذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار معدل الفائدة سبب الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي عرفت مختلف الدول المتقدمة منها والنامية ومن ثم فان سعر الفائدة في نظرهم هو مثبط للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق يتبادر إلينا التساؤل بشأن دور معدلات الفائدة وتأثيرها في الاقتصاد الجزائري ومن هذا المنطلق نصوص اهتمامنا في هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

إن محاولة الإجابة عن هذا التساؤل يقودنا إلى تفكيكه لمجموعة من التساؤلات الجزئية كما يلي:

- ما المقصود بسعر الفائدة و النمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم العوامل المحددة أو المؤثرة على سعر الفائدة؟ وما هي آثار هذا الأخير على الاقتصاد الكلي؟
- كيف يؤثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي ماهية أهم الدراسات القياسية بشأن هذا التأثير؟
- ما هي أهم التطورات التي عرفها سعر الفائدة في الجزائر وكيف يؤثر هذا المتغير على النمو الاقتصادي

في الجزائر خلال المرحلة (1990-2017)

كما نحاول من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضية التالية:

يلعب سعر الفائدة دورا محفزا للنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تأثيره الايجابي على النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017)

إن محاولة اختبار الفرضية السابقة ستكون بالاعتماد على الأساليب القياس الاقتصادي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة موجبة أو سالبة بين معدلات الفائدة والنمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وذلك اعتمادا على نموذج الانحدار بالاعتماد على بيانات سنوية ونقوم بهذه الدراسة القياسية عن طريق الحزمة الإحصائية EViews 10

يتمثل الهدف من وراء هذه الدراسة محاولة الوصول إلى معرفة اثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، على اعتبار أنها تمنحنا فكرة شاملة عن الجانب النظري الخاص بموضوع سعر الفائدة والجدل القائم حول هذا الموضوع وكذلك إبراز الدور الذي يلعبه من خلال تبيان أهميته كأداة يعتمد عليها صانعو السياسات في تصحيح مسار الاقتصادي أما الجانب التطبيقي فتبين فعالية اثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر. و لمعالجة هذه الإشكالية جرت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، حيث خصصنا الجزائر كإطار مكاني للفترة (1990-2017) كإطار زمني.

من أجل اختبار فرضيات الدراسة ثم اعتماد على المناهج التي تتوافق والدراسة وتتمثل فيما يلي:

- المنهج الوصفي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية لماهية أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي ولأهم النظريات التي تفسرهما.
- المنهج التحليلي: الذي يسمح بتحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، بالاعتماد على البيانات، المعطيات و الإحصائيات المتوفرة.
- المنهج القياسي: باستخدام نماذج السلاسل الانحدار، وطرق تقدير معاملات نماذجها.

إلى جانب هذا استخدام البرامج المناسب للدراسة (استخدام الحزمة الإحصائية EViews 10)

و تتمحور هذه الدراسة حول ثلاث فصول أساسية، حيث خصصنا الفصل الأول والثاني لماهية سعر الفائدة و النمو الاقتصادي ولأهم النظريات التي تفسرهما. أما الفصل الثالث سنتطرق فيه لأهم التطورات التي شهدتها معدل الفائدة في الجزائر خصوصا خلال فترة محل الدراسة محاولين تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة و النمو الاقتصادي في الجزائر و بالاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي كما سبقت الإشارة.

وفي الأخير نتطرق إلى الخاتمة التي تبين من خلالها أهم النتائج المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات ثم نشير إلى بعض التوصيات و المقترحات والتي تأتي بناء على النتائج المتحصل عليها .

ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع تم الاعتماد على البعض منها

- دراسة الحسامي 2010 دراسة بعنوان "السياسة النقدية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن" حاولت هذه الدراسة التعرف على أثر السياسة النقدية والتغيرات التي أجراها البنك المركزي الأردني على أدواته النقدية وقد خلصت الدراسة إلى أن أثار السياسة النقدية لم تتعكس بشكل مباشر في المتغيرات الحقيقية ، في حين كان لها أثار مباشرة على كل من المجاميع النقدية وأسعار الفائدة في السوق النقدي والتي بدورها تؤثر على المتغيرات الحقيقية ، أي أن هنالك فاعلية للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي في نقل الآثار ولكن بشكل غير مباشر .
- دراسة Chris 2012 تحت عنوان مدى تأثير تقلبات سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في نيجيريا. تهدف هذه الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة و النمو الاقتصادي ودراسة الفرق في النمو الاقتصادي قبل و بعد نظام تحرير سعر الفائدة في نيجيريا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و النمو الاقتصادي في نيجيريا و أوصى الباحثان بأن إتباع سياسة نقدية قوية لنيجيريا سيؤدي إلى تعزيز الإقراض للاقتصاد الحقيقي لقطاع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية
- دراسة بوبلوطة (2010-2011) بعنوان أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008 تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الاقتصادي الجزائري ، خلصت الدراسة إلى ضرورة تحرير المالي بصفة عامة لكل دولة مهما كانت درجة تطورها ، لمواكبة المستجدات التي يشهدها النظام المالي العالمي في ظل نظام مالي يعتمد على مبدأ المنافسة التامة في إطار الشفافية مع نظام رقابي فعال قائم على مكافحة الشاملة للفساد وتحرير سعر الفائدة بصفة خاصة يعتبر من أهم الأسباب المباشرة للآزمات المالية والبنكية التي عصفت بالنظام الرأسمالي في ظل غياب جهاز رقابي فعال وكفاء
- دراسة سامر 2014 بعنوان تقلبات أسعار الفائدة و أثارها في معدلات النمو الاقتصادي تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة أثار تقلبات سعر الفائدة و معدلات النمو الاقتصادي بين سورية و تونس ، توصل في دراسة إلى أنه لا يوجد أثر لسياسة سعر الفائدة في كل من سورية و تونس في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كون أسعار الفائدة في سورية توضح بقرارات إدارية ولا تتبع لسياسة العرض و الطلب ، لا يوجد أثر لسياسة سعر الفائدة في كل من معدلات التضخم وعرض النقود و الاستثمار في كل من سورية وتونس ، يوجد أثر لمعدلات عرض النقود و الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في تونس كون السياسة النقدية التونسية من أولى اهتماماتها استهداف التضخم .

الفصل الأول :
حائز على سبيل

الأسرار والنظم

السر والفائز

تمهيد:

يحتل سعر الفائدة أهمية كبيرة تتبع من قيام معدلات الفائدة بعدة وظائف تؤثر على مجموعة كبيرة من القرارات الاقتصادية ، بحيث تعددت واختلفت محددات أسعار الفائدة منذ بدايات الكتابات في مجال علم الاقتصاد لذا فقد أثار هذا الموضوع الجدل و النقاش بين المفكرين و الباحثين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم، مما يترتب عليه من عدم اتفاق الاقتصاديين على مفهوم و محددات نظرية الفائدة ، والواقع أن نظرية الفائدة كانت منذ أمد بعيد ولا تزال حتى الآن نقطة ضعف في علم الاقتصاد ، وأن تحديد معدل الفائدة فضلا عن تبريره مما نتج عنه ظهور العديد من النظريات والمفاهيم لسعر الفائدة و اختلفت هذه التعريفات و المفاهيم تبعا لمبررات استخدامها. إن هذا الاختلاف في نظريات بين مدارس الفكر الاقتصادي يشير إلى مدى تعقيد موضوع سعر الفائدة . وعلى الرغم من ذلك يبقى سعر الفائدة المتغير الهام الذي يلعب دور رئيسي في النظم الاقتصادية نظرا لدوره في حشد الادخار و توجيهه نحو أوجه الاستثمار الأكثر جدوى، إذ يعد هذا المتغير المرتكز الأساسي الذي تعتمد عليه السياسات النقدية .

1/- : سعر الفائدة في الفكر الاقتصادي

يعود سعر الفائدة في التحليل النقدي التقليدي إلى كتابات دافيد ريكاردو أثناء القرن السابع عشر وإسهامات مجموعة من الاقتصاديين حيث يعتبرون سعر الفائدة ظاهرة حقيقية لا علاقة للعوامل النقدية بها ، وأصبحت تعرف بالنظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة .

1-1 / - : سعر الفائدة في النظرية التقليدية

تحاول النظرية التقليدية تفسير سعر الفائدة من خلال العلاقة بين الادخار و الاستثمار ، وأن سعر الفائدة يتحدد بعوامل حقيقية لا نقدية حيث أن الادخار الحقيقي يشير إلى تلك السلع التي امتنع الأفراد عن استهلاكها وسوف تستخدم لأغراض إنتاجية ، أما الاستثمار الحقيقي فيشير إلى الطلب على السلع الرأسمالية التي يمكن تمييزها عن الاستثمار النقدي مثل الأسهم والسندات يعتبر سعر الفائدة في النظرية التقليدية وسيلة لإحلال التوازن بين الادخار والاستثمار فإن كان الادخار اكبر من الاستثمار يميل سعر الفائدة نحو الانخفاض والعكس صحيح، لقد ربط التقليديون بين سعر الفائدة والادخار من جهة وبين سعر الفائدة والاستثمار من جهة أخرى:

أ. العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة:

يعد الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك وهو ليس إلا صورة أخرى من صور الإنفاق يعتبر معدل الفائدة هو الوسيلة التي تضمن تحقيق هذه الآلية والتي يضل بفضلها قانون SAY صالحا (مصطفى ، 2000 ، ص.202)

تنص النظرية التقليدية على وجود علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة (السريتي ، 2008 ، ص.90) وقد استند التقليديون في نظريتهم إلى أن القطاع العائلي هو المصدر الرئيسي لادخار فبالإتالي لتكوين رأس المال يتطلب تأجيل الاستهلاك الحاضر و بالتالي يتطلب نوع من الحرمان لفترة من الزمن ، ومن طبيعة الإنسان أنه يفضل دائما الاستهلاك الحاضر على الآجل إلا إذا أمكن إغراءه وذلك عن طريق تعويضه فهذا الافتراض مبني على أساس التفضيل الزمني أي إذا أراد الفرد أن يتنازل على مبلغ الآن فإن من الضروري أن يكافئ بفرق إضافي يدفع له في المستقبل كئمن عن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر (بن حمود ، 2006 ، ص.414) وهذا ما يجعل السلوك الادخاري للقطاع العائلي يخضع لعدة عوامل: (سامر ، 2014 ، ص.12-13)

- مستوى الدخل فكما يرتفع مستوى الدخل ازداد الجزء المدخر .
- الهدف من الادخار حيث هناك ادخار من اجل الاستهلاك وادخار من أجل الاستثمار ورغم كل هذه العوامل فقد رأى التقليديون بأنه لا بد لسعر الفائدة أن يكون له تأثير على ادخارات القطاع

العائلي وبالتحديد على تفضيلهم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل وقد بنو افتراضهم على أساس التفضيل الزمني لاستهلاك الحالي على الاستهلاك في المستقبل لذا فإن السبيل الوحيد للتغلب على هذا التفضيل هو بمنحها مكافأة لقاء ذلك ويتمثل ذلك بالفائدة التي ستمكن القطاع العائلي من استهلاك أكبر في المستقبل وبذلك تتحقق العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والادخار.

أما بالنسبة لقطاع الأعمال وهو الذي يقوم عادة بالجزء الأكبر من الاستثمار في المشروعات الإنتاجية لابد أن يكون سعر الفائدة تأثير على مستوى الادخارات المتمثلة بالأرباح المحتجزة لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة افتراض الأموال بالنسبة لهذا القطاع مما يحفز على الاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل واحتجاز جزء أكبر من الأرباح.

ب. العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة:

من المعروف أن الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي ويتكون من الوحدات المقرضة فمن النادر أن يعتمد الاستثمار الحديث على مصادر التمويل الذاتية فقد نظرا لضخامة حجم الاستثمارات من جهة وعدم كفاية هذه المصادر من جهة أخرى و تنص النظرية التقليدية على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة وتستند في ذلك إلى نظرية تكوين رأس المال. لذا فإن سلوك الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على ما يحصل الإنتاجية هذه السلع في عملية تراكمها من جهة و على تكلفة الإنفاق الاستثماري من جهة أخرى فحتى تصبح العملية الإنتاجية مجدية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التمويل من خلال القروض المصرفية بالإضافة إلى إصدار السندات يجب أن يكون العائد لهذه المشاريع أكثر وبذلك تتحقق العلاقة العكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة. رغم أن سعر الفائدة قد يتغير عن مستوى التوازن صعودا أو هبوطا فقد اعتقد التقليديون أن سعر الفائدة بالسوق يتجه دوما نحو المستوى الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار فإذا ارتفع سعر الفائدة عن سعر التوازن فإن حجم الادخار سيكون أكبر من الطلب لأغراض الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة تدريجيا إلى أن يعود إلى مستوى التوازن، كذلك الحال بالنسبة لانخفاض سعر الفائدة عن سعر التوازن حيث يحصل عجز في حجم الادخار ويكون الطلب عليه أكبر مما هو معروض فيتجه سعر الفائدة نحو الارتفاع باتجاه سعر التوازن (المنعم و نزار ، 2003 ، ص.303) .

1-1-1 - قد وجهت للنظرية التقليدية الانتقادات التالية:

- اعتمدت النظرية التقليدية على العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار في تحديد سعر الفائدة وأهملت بعض العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على سعر الفائدة مثل العوامل النقدية (فارس و ساحل ، 2009 ، ص.4) ذلك أن التوسع الائتماني أو تقليصه يكون له تأثير على سعر الفائدة

- لقد افترضت النظرية التقليدية أن سعر الفائدة المتغير المستقل الوحيد الذي يؤثر في حجم الادخار والاستثمار لكن الدراسات الإحصائية أثبتت أن الدخل أكثر أهمية من سعر الفائدة في التأثير على الادخار وبالتالي فإن التقليديين افترضوا ثبات حجم الدخل القومي إلا أنها في الواقع منحني الادخار يتوقف على منحني الاستثمار ذلك أن الدخل دالة في الاستثمار كما أن الادخار دالة في الدخل. (ضياء ، 1998 ، ص.145)

- عند أخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار يصبح من غير المنطقي افتراض أن سعر الفائدة كفيلاً بتحقيق التوازن بينهما كما افترض التقليديون في هذه الحالة أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى تساوي الادخار مع الاستثمار أي منحني الادخار لا يتقاطع مع منحني الاستثمار .تكون هذه الحالة في فترات كساد اقتصادي .(المنعم و نزار ، 2003 ، ص.307)

- يتضح من ذلك انه عندما يكون الادخار المرغوب أكبر من الاستثمار المرغوب فهذا يعني وجود فائض في الإنتاج الكلي ، أي أن العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وهذا مخالف لما جاء في قانون * SAY * الذي يفترض أن ما يدخر من الدخل يتحول تلقائياً إلى الاستثمارات وإن سعر الفائدة كفيلاً يجعل الاستثمارات كافية لامتصاص ما يدخر من الدخل. مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بهذا القانون أو رفضه وبالتالي زعزعة بالنظرية التقليدية.(سامر، 2014، ص.14)

1-2/ : سعر الفائدة في النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة)

ظهرت النظرية الكينزية في ظل الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الكلاسيكية التي تؤمن بحيادية النقود و أن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية حيث أعطى J. M keynes¹ مفهوم جديد لسعر الفائدة حيث أوضح إن الفائدة ليست عائد الحرمان أو الانتصار كما حدده الكلاسيك بل هي عائد التنازل عن السيولة وإذا كان الأمر كذلك فإن سعر الفائدة يعتبر ثمن السيولة حيث أنه يتحدد بعرض النقود والطلب عليها. (حداد ، 2005 ، ص.114) ولتوضيح ذلك قدم النظرية المعروفة بنظرية تفضيل السيولة، التي اختلفت اختلافا جذريا عن النظرية التقليدية. لذا فإن سعر الفائدة في النظرية الكينزية هي ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود مع الطلب على النقود . فهي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن للتخلي عن السيولة وبذلك تعتمد سعر الفائدة على مدى التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر.

وقد قسم Keynes دوافع الطلب على النقود إلى:

أ. دافع المعاملات: يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، ويقصد به رغبة المتعاملين الاقتصاديين في الاحتفاظ بقدر معين النقود في شكلها السائل لتحقيق معاملاتهم الجارية (أحمد ، 2009 ، ص.131) إن محدد الطلب على النقود في دوافع المبادلات الأهم هو الدخل باعتبار أن العوامل الأخرى (المستوى العام للأسعار، نمط الإنفاق، عدد الصفقات في المجتمع...) لا تتغير في العادة في مدى القصير فالطلب على النقود بدافع المعاملات يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل وهذا الطلب لا يتأثر بسعر الفائدة.

ب. دافع الاحتياط: هذا الدافع ناتج عن توفر حالات عدم اليقين حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة و بالظروف المحيطة بالمتعاملين الاقتصاديين بصفة خاصة و هي ذلك الجزء من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد أو المؤسسات احتياطاً و تحسباً لأي طارئ أو ظروف مستقبلية و يتأثر هذا النوع من الطلب على النقود بمدى شعور الفرد بالأمان المادي و رغم ذلك يظل الدخل هو العامل الأهم ، و عليه تمثل الطلب على النقود بدافعي الاحتياط و المبادلات معا ، و الطلب على النقود بدافع الاحتفاظ أيضا لا يتأثر بسعر الفائدة حيث أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط عديم المرونة بالنسبة إلى سعر الفائدة و لا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ عليه .

¹ J. M keynes ، اقتصادي انجليزي، استمد شهرته بشكل كبير من خلال معالجته لأزمة الكساد الكبير الذي أصاب أمريكا 1929.

ت. دافع المضاربة: بهذا الدافع تميز Keynes عن التقليديين في تحليله للطلب على النقود وهو ناتج عن وظيفة النقود كمستودع للقيمة ، وذلك أن الأفراد يحتفظون بالنقود لذاتها (لتحقيق ثروة منها) ويكون إما في شكل نقود سائلة أو في شكل أوراق مالية (سندات) وذلك تبعا لطبيعة سعر الفائدة ولقد برر داعي الاحتفاظ بالنقود والسندات بسعر الفائدة وهناك أربع أسعار للفائدة و هي : (بويلوطه ، 2010-2011 ، ص. 19)

1. سعر الفائدة على سندات هو ثابت.

2. سعر الفائدة الجاري.

3. سعر الفائدة المتوقع.

4. سعر الفائدة السوقي السائد حاليا

فإذا كان سعر الفائدة السوقي أكبر من سعر الفائدة الجاري هذا يعني أن أسعار السندات منخفضة ، يؤدي هذا إلى توقع المضارب انخفاض في سعر الفائدة المتوقع ، حيث يميل المضارب إلى شراء السندات و بالتالي انخفاض الطلب على النقود .

أما إذا كان سعر الفائدة السوقي أصغر من سعر الفائدة الجاري هذا يعني إن أسعار السندات مرتفعة، يؤدي هذا إلى توقع المضارب ارتفاع في سعر الفائدة المتوقع حيث يقوم المضارب ببيع السندات لان أسعارها سوف تنخفض و بالتالي زيادة الطلب على النقود لغرض المضاربة (أكرم و مشهور ، 2005 ، ص. 109)

و لقد صل Keynes إلى : (سامر ، 2004 ، ص. 16)

✓ أن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة و سعر الفائدة السائد هي علاقة عكسية و بمعنى آخر فان ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على تقليل حجم النقود التي يحتفظون بها كجزء من دخلهم و بالتالي يقل احتفاظهم بالنقد و تزيد عندها سرعة تداول النقد .

✓ إن سعر الفائدة و سرعة التداول يسيران بنفس الاتجاه و باتجاه الدورة الاقتصادية حسب التحليل الكينزي ، ففي الحل الانتعاش يزداد كل من سعر الفائدة و سرعة التداول و العكس صحيح في حالة الكساد .

و لقد اعتبر Keynes إن انخفاض سعر الفائدة على مستوى منخفض جدا سيؤدي إلى إيصال الاقتصاد إلى ما يسمى مصيدة السيولة حيث يكون الاحتفاظ بالنقد هو الخيار الأفضل و يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة الكساد ، و ذلك لأن سعر الفائدة منخفض و بالتالي لن تشجع

الأفراد على التخلي عن النقود لأنها لن تغط الاستثمار و مخاطره ، و لحل هذه المشكلة اقترح Keynes بإتباع سياسات مالية و ليست نقدية كتخفيض الضرائب و زيادة الإنفاق الحكومي و تشجيع الاستثمار و بذلك خالف Keynes أصحاب المدرسة التقليدية حيث يفترضون أن تغير عرض النقد سيؤدي إلى معالجة حالة الكساد ، و التي أثبتت فشلها إبان الكساد الكبير عام 1929

1-2-1 - قد وجهت لنظرية تفضيل السيولة الانتقادات التالية:

✓ يعتبر Keynes سعر الفائدة متغيراً مستقلاً يؤثر بصورة مباشرة على تفضيل السيولة الذي يكون شديد الحساسية و المرونة لأي تغير في سعر الفائدة ، وعن طريق هذا التأثير يمكن أن يتم تمويل الاستثمارات التي تؤثر بدورها على الدخل والعاملة، أي أن سعر الفائدة هو أداة من أدوات تحليل الفكر الكينزي التي يمكن أن توجه تفضيل السيولة لدى الفرد وتسيطر على طلب النقود، باعتبار أن هذا الأخير يتناسب تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة إلا أن آلية وحركة سعر الفائدة وفق هذا الفكر كانت محل انتقاد.

✓ يرى Hicks أنه لا يمكن اعتبار أن سعر الفائدة هو حلقة وصل الوحيدة بين عمليات التمويل والقطاعات الاقتصادية لن هذا يعني أن كل مقترض يمكن أن يفترض كما شاء حق عند تغير الفائدة دون أن يأخذ بالاعتبار عامل والأمان والخطر.

✓ يتعرض Keynes لاحتمال زيادة عرض النقود عندما يزداد التفضيل النقدي، وهو الأمر الذي يبرز أهمية اثر سلوك المستثمر والسلطات النقدية المركزية ، حيث قد يتخذ هذا الأخير قرارات للتأثير على سعر الفائدة في أسواق المال، فقد يلجأ البنك المركزي إلى تقليص عرض كمية النقود، مما يجعل أسعار الفائدة تميل إلى الارتفاع، مع افتراض ثبات الطلب على النقود، وبالعكس فقد يتوسع البنك في عرض النقود ليخفض سعر الفائدة عندما يكون معدل زيادة الطلب على النقود أقل من زيادة النقود.

✓ يرى Keynes إن تفضيل السيولة هي دالة لمتغير سعر الفائدة والدخل، إلا أنه وقع في خطأ حين افترض ثبات مستوى الدخل (فمنحنى التفضيل النقدي سوف يتغير مع تغيرات مستوى الدخل وإن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود نهائي المرونة، وهو ما أسماه بمصيصة السيولة فاستخدامه لهذه الفكرة في نظرية عن سعر الفائدة كان محل اختلاف بين الاقتصاديين، لذا

نجد Kato and Patinkin يرى كل منهما أن مصيدة السيولة ما هي إلا افتراض نظري لا يمكن تحقيق في الواقع، أو هو مجرد أداة للتحليل النظري فقط.

✓ Hans يرى إن سعر الفائدة لا يؤثر في حجم المدخرات وإنما في طريقة الاحتفاظ بهذه المدخرات ، فالمدخر يتخذ قرارين منفصلين تمام الانفصال، القرار الأول خاص بذلك الجزء يقدر شخص ادخاره من دخله، إما القرار الثاني خاص بشكل هذه المدخرات أي هل يفضل احتفاظه بالمدخرات في شكل نقدي أو في شكل أوراق مالية، أو يقرضها للغير.

✓ طبقا ل Keynes سعر الفائدة يتحدد بواسطة الطلب و عرض النقود لغرض المضاربة ، و مع افتراض ثبات العرض الكلي للنقود ، فانه لا يمكننا أن نعرف الطلب على النقود لغرض المعاملات ما لم نعرف أولا مستوى الدخل ، وبالتالي لا نستطيع تحديد سعر الفائدة بعرض و طلب النقود حتى نعرف أولا مستوى الدخل (بن حمود ، 2006 ، ص.426)

1-3/ - سعر الفائدة في النظرية النقدية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو)

يعتبر Friedman² من رواد هذه المدرسة حيث تبني Friedman التحليل الكلاسيكي .
أن المتمعن في نظرية الطلب على النقود عند Friedman سيجد أن هذا الأخير قد توسع في مفهوم سعر الفائدة ، إذ أنه أشار إلى ثلاثة أنواع سعر الفائدة و هي : (بلعوز ، 2005-2006 ، ص.50)

- سعر الفائدة على السندات (Rb)

- سعر الفائدة العائد على الأسهم (Re)

- سعر الفائدة العام (R)

فسعر الفائدة العام هو عبارة عن متوسط سعر الفائدة لكل من سعر الفائدة على السندات و سعر الفائدة على الأسهم بالإضافة على العائد الذي يقابل رأس المال البشري و رأس المال المادي (Rc)

$$R = R_b + R_e + R_c / 2$$

إذا سعر الفائدة العام =

أما سعر الفائدة (العائد) على النقود في نظريات كمية النقود المعاصرة، فهو نسبة العائد المتوقع للنقود، حيث يمكن قياسه كما يلي :

سعر فائدة النقود = سعر الفائدة الحقيقي للنقود + النسبة المئوية للتغيير في الأسعار. و منه نستنتج أن Friedman قد توسع في تحليله لمفهوم سعر الفائدة و ربطه بالعائد المحقق من أشكال الثروة المختلفة و التي تشمل على الأشكال التالية: (أحمد و محمد ، 2000 ، ص.191)

² Friedman : ولد في رومانيا عام 1912 وأكمل دراسته في جامعتي شيكاغو وكولومبيا وحصل على جائزة نوبل 1976

النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة و أصل نقدي الأصول المالية (أسهم و سندات)
الأصول الحقيقية (العقارات و الأراضي) ، رأس المال البشري (المتمثل في الطاقة على العمل و التي تترجم
في الدخول المتحققة من العمل).

تميز Friedman عن غيره في طريقة تحديد سعر الفائدة ، حيث استخدم نظرية رأس المال كأساس لتحديد سعر
الفائدة فالطلب على رأس المال هو دالة لمتغير سعر الفائدة والعلاقة بينهما علاقة عكسية ، أما عرض رأس المال
فهو دالة لمتغير سعر الفائدة والعلاقة بينهما علاقة طردية. إن ما أضافه Friedman في البحث عن تحديد
سعر الفائدة التوازني أنه فرق بين حالتين حالة التوازن وحالة عدم التوازن .

ففي حالة التوازن يتقاطع منحنى طلب رأس المال مع منحنى عرض رأس المال فنحصل على كمية التوازن لسعر
الفائدة وكمية رأس المال خلال المدى الطويل المستقر .

أما في حالة عدم التوازن يرى انه من خلال التعامل مع الواقع العلمي فكمية رأس المال يمكن أن لا تكون هي
كمية التوازن، وهنا يطرح تساؤل مفاده كيف يتم تحديد سعر الفائدة في حالة عدم التوازن هذه. و للإجابة فرق
Friedman بين حالتين حالة عدم وجود حافز للإنتاج وحالة وجود حافز للإنتاج.

ففي حالة عدم وجود دوافع لزيادة الإنتاج ، إذا كان أصحاب المشروعات الاستثمارية ليس لديهم حافز لزيادة أو
تغيير كمية رأس المال في أي مستوى من مستويات سعر الفائدة ، ومن ثم فسعر التوازن في هذه الحالة يتحدد
في السوق ، لكن عند مستوى منخفض مما يدفع المستقبل إلى أن يحفز المستثمرين إلى الاقتراض أو في نفس
الوقت سوف لا يدفع المدخرين إلى الإقراض .

أما في حالة وجود دوافع للإنتاج، فإذا قام المنضمون ورجال العمال بإدخال وسائل وآلات ومعدات تكنولوجية
جديدة فيزيد ذلك في كمية رأس المال وهذا القرار سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ، مما يدفع المدخرين إلى الرفع
من مستوى مدخراتهم للإقراض، في حين سيدفع المنظمين إلى الإحجام والامتناع عن زيادة كمية رأس المال
حيث لا يشجع ذلك على رفع سعر الفائدة.

إلا أن Friedman في تحليله لتحديد سعر الفائدة التوازني يعترف بأن عامل استقرار أو دافع الزيادة في الإنتاج
ليس هو وحده الذي يؤثر في تغيير وتحديد سعر الفائدة، لكن يجب أيضا أن نأخذ متغيرات أخرى بعين
الاعتبار، كدافع ميل الأفراد للادخار والاستثمار.

كما يرى انه من الممكن أن يكون سعر الفائدة التوازني سالبا، حيث يقوم هذا الافتراض الممكن الحصول في
المدى الطويل ، عندما لا يوجد عناصر رأسمالية يمكن أن تحقق دخلا اقتصاديا دائما، ويتقابل ذلك مع رغبة
مالكي الثروة وتمسكهم بإبقاء الحال على ما هو عليه، ولكن يجب أن يكون لمالكي الثروة مصادر رأسمالية أخرى

تمكنه من الحصول على المبالغ التي يقومون بدفعها ، وفي هذه الحالة يكون المجتمع في حالة استقرار ، لكنه سيكون متوجها إلى الانهيار، إلا أن Friedman يعقب على سعر الفائدة التوازني السالب بأنه نادر الحدوث. (بلعزوز ، 2006-2006 ، ص.45)

1-3-1- انتقادات النظرية النقدية المعاصرة :

يمكن حصر أهم الانتقادات في :

- أثبت H. A. Latane من خلال الدراسات التي قام بها ، أن سرعة دوران النقود تتأثر كثيرا بتغيرات سعر الفائدة و بهذا يعارض افتراض Friedman ، الذي يعتبر سرعة دوران النقود بطيء جدا وغير حساس لسعر الفائدة.
- اعتماد الدالة على العديد من المتغيرات (نوري م و بوراس ص ، 2016-2017 ، ص.30)
- إن استخدام الثروة بدلا من الدخل الدائم يعطي نتائج أفضل، و السبب في ذلك حسب Meltzer هو أن الدخل الدائم يعطي الأولوية لدافع المعاملات في الطلب على النقود من جهة و عوائد الأصول الأخرى من جهة أخرى. (بولوطه ، 2010-2011 ، ص.43)
- تعتبر هذه الدالة حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي . (بلعزوز ، 2008 ، ص.81)
- صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال ، متغيرات الأنواق) . (نوري م و بوراس ص ، 2016-2017 ، ص.30)

بالرغم أن Friedman قد توسع في مفهوم و طبيعة أسعار الفائدة و صورها حيث ربطها في معادلة بالعائد المحقق من صور الثروة المختلفة ، إلا انه اعتبرها متغير محدود الأثر ، و بالتالي فإن الطلب على النقود قليل المرونة لمتغير سعر الفائدة كم اعتبرها مؤشر مضلل ، باعتبار أن السلطات النقدية لا يمكنها تثبيت سعر الفائدة عند مستوى منخفض أو مرتفع حيث أن الحركة الآلية لسعر الفائدة و كمية النقود تعملان في الاتجاه المعاكس ، فالفائدة تعتبر في نظر النقديين أداة قليلة الفعالية في التحليل الاقتصادي و تفسير المتغيرات و الظواهر الاقتصادية.

1-4/- : نظرية التوقعات العقلانية لسعر الفائدة :

لقد ظهرت حديثا نظرية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في تفسير الظواهر الاقتصادية من خلال المدرسة السويدية التي يترجمها كل من الاقتصاديين Hicks و Hans حيث قدما نظرية التوقعات العقلانية و عملا من خلالها على استكمال جوانب التوازن الاقتصادي العام لدى Keynes و تتخلص المنطلقات الأساسية لهذه النظرية بما يلي : (سامر ، 2014 ، ص.20)

1. تفترض أن توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي أنها غير متحيز إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية و كافية عن حال الأسواق المالية في المستقبل استنادا إلى ما أظهرته الدراسات عن الكفاءة العالية لهذه الأسواق في توفير المعلومات الحديثة عن سعر الفائدة و أسعار الأوراق المالية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحيتين النظرية والعلمية، وعلى هذا الأساس فإن الأفراد قادرين على التوصل إلى تنبؤات صحيحة بالنسبة لسعر الفائدة في المستقبل كما أنهم قادرون على تشخيص وتصحيح الأخطاء السابقة التي قد تحصل لأسباب عشوائية.

2. الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار بما فيها سعر الفائدة وهو ما افترضته النظرية التقليدية أصلا ورفضته النظرية الكينزية وإن سعر الفائدة قادر على تحقيق التوازن في الأسواق المالية، وفي الواقع لا يمكن لسعر الفائدة بموجب هذه النظرية أن يتغير كثيرا عن سعر التوازن لفترة طويلة لأن أي تغيرات ستكون عشوائية وقصيرة لأجل ولن المعلومات الجديدة عن تغيير سعر الفائدة صعودا أو هبوطا مما يجعل المتعاملين في السوق المالي يصححون توقعاتهم فيعود سعر الفائدة إلى حالة التوازن.

3. المنطلق الثالث هو أن ما يحصل في الماضي _المعلومات الماضية_ سوف لن يؤثر على سعر الفائدة الحالية التي لا تتغير إلى في حالة ظهور معلومات جديدة أو إحداث غير متوقعة لأن سعر الفائدة السائدة تستند إلى ما يتوقع بالنسبة للمستقبل أو ما يحصل من أحداث غير متوقعة

1-4-1/- و قد وجهت النظرية التوقعات العقلانية لانتقادات التالية :

وجهت النظرية العقلانية عدة انتقادات أساسية جعلت صلاحيتها كأداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضوع شك و تساؤل و أهم هذه الانتقادات ما يلي : (سامر ، 2014 ، ص.21)

- تفترض نظرية التوقعات العقلانية بعد نظر لدى الجمهور لا وجود له في الواقع ، حيث تشير الدراسات التطبيقية إلى أن التوقعات لا يمكن أن تكون دائما بالدقة التي تفترضها هذه النظرية ، و بخاصة أن التحيز الإحصائي يحصل في أدق التنبؤات الإحصائية المبرمجة على الحسابات الالكترونية.

- المشكلة الأساسية في هذه النظرية هي أنها لا توضح كيف يتوصل الجمهور إلى توقعاتهم بالنسبة للمستقبل و أي بيانات أو معلومات إحصائية يستخدمها في توقعاته و لهذا السبب فان النظرية غير قابلة للاختبار الإحصائي، و تأييدها يستند على القناعة الشخصية.

- تفترض النظرية توفر المعلومات لجميع المتعاملين في الأسواق المالية و بتكلفة زهيدة و هذا مخالف للواقع مما يجعل المتعاملين يعتمدون على التخمين في توقعاتهم بدلا من التنبؤ العلمي عندما تكون تكلفة المعلومات أعلى مما يستطيعوا تحمله.

- قد تصح التوقعات العقلانية في أسواق الأوراق المالية كالسندات الحكومية و بشكل خاص لكونها سوق منظمة و لأن خصائص السندات محددة و معروفة و لكنها لا تصح في أسواق مالية أخرى متنوعة في خصائصها و شروطها كالقروض الاستهلاكية و القروض المصرفية الأخرى.

2/- :سعر الفائدة وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

يعتبر سعر الفائدة المتغير الأساسي للتحكم في اقتصاد أي دولة، حيث انه توجد عدة معدلات تستعمل من طرف الأعوان الاقتصاديين للقيام بمختلف نشاطاتهم ويستمد سعر الفائدة دوره الهام في الاقتصاد الوطني من استخداماته كأداة نقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف و ربطه ما بين الادخار والاستثمار فالتغيير في سعر الفائدة يحدث ردود أفعال متفاوتة وأحيانا متعكسة لدى كل منهم ويؤثر في توزيع الأموال المتاحة للاستثمار على المشاريع الأثر مردودا. (مفلح ، 2006 ، ص.17)

2-1 / - : مفهوم سعر الفائدة وأنواعه

يمكن أن يعبر عنه أنها تمثل المبلغ النقدي الذي يحصل عليه المقرض (الخميدي ، 1422 ، ب،ص.16) وبصيغة أخرى هو السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للقرض

يعرف سعر الفائدة بأنه السعر الذي يدفعه المقرضون لقاء استخدامهم الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة إلا انه يختلف عن أسعار السلع والخدمات بأنه ليس سعرا مطلقا وإنما هو سعر نسبي بين التكلفة النقدية للقرض والمبلغ المقرض ويعبر عنها عادة بنسبة مئوية لفترة سنة واحدة (william ، 2002 ، p.88)

كما يعرف : على أنه الثمن الذي يدفعه المقرض مقابل استخدام نقود المقرض وعادة ما يعبر عن هذا الثمن في صورة نسبة مئوية (مخلوفي و العرابي ، 2011 ، ص.3)

أنواع سعر الفائدة : هناك عدة أنواع لمعدلات الفائدة نذكر أهمها :

أ. سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي.

سعر الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي يتم عند تبادل وحدة نقدية في الوقت الآني بالوحدة نفسها في المستقبل و بزيادة تساوي معدل الفائدة و يعرف سهم الفائدة الحقيقي بأنه المعدل الذي يتم عنده تبادل سلع و خدمات في الوقت الآني بسلع و خدمات في الوقت المستقبل (عماروش ، 2005-2006 ، ص.5) و في حالة غياب التضخم يتساوى كل من معدل الفائدة الاسمي و معدل الفائدة الحقيقي، أما في حالة وجوده أو وجود توقعات لتغير المستوى العام للأسعار فإن معدل الفائدة الاسمي يختلف عن المعدل الحقيقي و ذلك ناتج عن التضخم بحيث يحسب معدل الفائدة الحقيقي حسب الصيغة أو العلاقة التالية :

معدل الفائدة الحقيقي : معدل الفائدة الاسمي - المعدل المتوقع للتضخم

معدل الفائدة الاسمي : معدل الفائدة الحقيقي + المعدل المتوقع للتضخم

حيث أنه من الصعب قياس معدل الفائدة الحقيقي بسبب صعوبة توقع المعادلات التضخم المستقبلية، و ما ينشر عادة هو معدل الفائدة الاسمي. (الخميدي ، 1422 ، ب، ص.16)

وضع "فيشر" سنة 1930 العلاقة التي تربط المعدل الحقيقي و المعدل الاسمي و المسماة بالعلاقة فيشر على الشكل التالي $1 + \pi_1 = (1 + r)(1 + i)$ ¹

ب. المعدل طويل الأجل و القصير الأجل:

يرتبط مفهوم معدل الفائدة في هذه الحالة بمفهوم المدة أو أجال الاستحقاق، بمعنى الإقراض و الاقتراض لعشر سنوات يختلف بالتأكيد عن الإقراض و الاقتراض لشهر حيث نميز ما يلي:

- معدل الفائدة قصير الأجل: و يطلق على المعدلات التي تطبق على فترة تمتد من يوم إلى سنة أو سنتين مثل معدلات يوم ليوم² التي تطبق بين البنوك .

- معدل الفائدة طويل الأجل: و هي المعدلات التي يتم تطبيقها على العمليات التي تتجاوز مدتها أكثر من سبع سنوات مثل معدلات السندات التجارية و سندات الخزينة العمومية.

- معدلات الفائدة متوسطة الأجل و هي المعدلات المطبقة خلال مدة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات.

¹ حيث i يمثل الفائدة الاسمي أو النقدي .

r = يمثل الفائدة الحقيقي

π = التضخم المتوقع عند الزمن t = مجموع معدلات التضخم الحالية والماضية.

² يقصد بالعمليات يوم ليوم: وذلك بتدخل البنك المركزي يوميا في السوق النقدي من أجل تنظيمه، وذلك من خلال تحديد حد ادني وحد اعلى لتقلبات السوق بين البنوك ، وذلك بتدخله في تحديد الأسعار السندات العمومية والخاصة.

ت. معدل الفائدة على مستوى النظام البنكي:

معدل القاعدة البنكية: هو معدل خاص بكل بنك ،فهو إذا ليس بمؤشر السوق، و مع ذلك يربط تكلفة الموارد و المعدلات التي يعاد تمويلها من طرف البنوك على مستوى الأسواق.

معدلات الفائدة المدينة و الدائنة: الأولى تطبق على القروض و الثانية تطبق على الودائع.

2-2- : محددات سعر الفائدة: هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الفائدة و التغيرات التي

يمكن أن تحصل فيه أهمها: (خلف ، 2006 ، ص.176)

1- عائد استخدام الأموال في المجالات البديلة للأغراض الاستثمارية ، لأن الارتفاع هذه الأموال يزيد من الطلب على الأموال لقرض الاستثمار وبالذات في فترات الانتعاش الاقتصادي ، و هذا ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على الأموال المقترضة، أما في حالات الكساد و الركود الاقتصادي ينخفض العائد من استثمار الأموال و هو الأمر الذي يقل معه الطلب على القروض و هذا ما يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة.

2- المخاطرة التي تتضمنها عمليات الإقراض فكلما، ارتفعت درجة المخاطرة الأمر الذي يدفع بالمقرض إلى رفع سعر الفائدة، ويتحقق العكس حيث ينخفض سعر الفائدة مع انخفاض درجة المخاطرة.

3- طول فترة القرض التي يمكن أن تؤدي إلى حصول تغيرات تؤثر على القروض بالشكل الذي قد يرفع درجة المخاطرة المرتبطة بتغير المركز المالي للمقرض و كذا المرتبطة بالتضخم ، و هذا يدفع إلى رفع سعر الفائدة على الإقراض متوسط و طويل الأجل (أي ارتفاع سعر الفائدة كلما طالت الفترة الزمنية) أو يحصل العكس في حالة فترة قصيرة الأجل بسبب ضعف احتمال حصول تغيرات في المركز المالي للمقرض خلال الفترة الزمنية القصيرة.

4- سياسة المصارف بخصوص سعر الفائدة و بالذات البنوك التجارية ، بحيث أنها يمكن أن تتجه نحو خفض أسعار الفائدة في الحالات التي توجد لديها احتياطات فائضة و ترغب في التوسع في القروض ، بينما يحدث العكس في حيث أنها يمكن أن تتجه نحو رفع أسعار الفائدة في الحالات التي تقل الاحتياطات الفائضة لديها ، كما تلعب المصارف من خلال الهامش الذي تحصل عليه و المتمثل في الفرق بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض دورا في تحديد سعر الفائدة

5- سياسة البنك المركزي المتصلة بسعر الفائدة، فعندما يستهدف التوسع في الإقراض فإنه يحدد سعر فائدة منخفض حيث يشجع على الإقراض من البنوك، كما أنها تخفض من سعر الخصم و بذلك تزداد قدرة البنوك على الإقراض

6- أسعار الفائدة السائدة في الدول الأخرى، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الدول التي ترتبط مع هذه الدولة بروابط اقتصادية تضمن حركة الأموال فيما بينها يرفع من أسعار الفائدة في الداخل، و العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة في الخارج.

2-3 - : علاقة سعر الفائدة بأهم المتغيرات الاقتصادية

هناك علاقة مؤكدة و مباشرة أثبتتها الواقع العملي المعاصر بين المتغيرات النقدية و المتغيرات الحقيقية و يعد سعر الفائدة من الأدوات النقدية غير المباشرة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:

الفرع الأول: تقديم المربع السحري لـ Kaldor

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها فيما يصطلح عليه بـ مربع كالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي: (Lebza .H ، 2017 ، p.203)

الهدف الأول : هدف النمو ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB

الهدف الثاني : هدف التوظيف ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان الناشطين .

الهدف الثالث : هدف استقرار الأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم

الهدف الرابع : هدف استقرار الحسابات الخارجية و يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى PIB و يلخص شكل المربع السري لكالدور الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي أربع مؤشرات وهي : (ضيف ، 2014 ، ص.207)

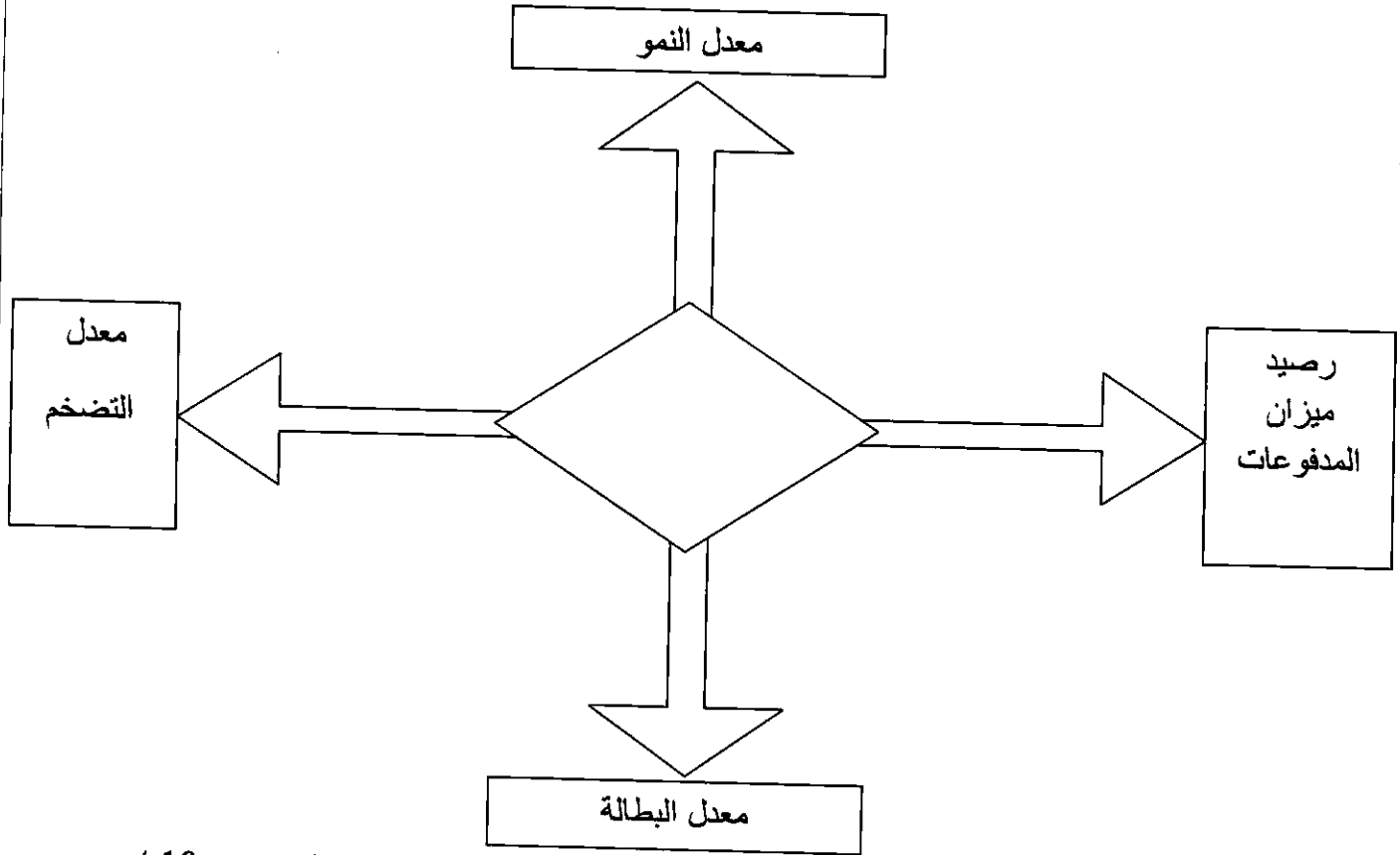
- معدل التضخم

- معدل البطالة

- معدل النمو

- رصيد ميزان الحسابات الخارجية

الشكل رقم (1-1) : المربع السحري الأمثل لـ Kaldor



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : (سفاحلو و زناد ، 2016-2017 ، ص.10)

و تؤكد التطبيقات للأسعار الفائدة على أنها تتأثر بما يلي : (سامر ، 2014 ، ص.6)

- متطلبات الواقع الاقتصادي (ركود - ازدهار)
- سياسة عرض النقد (الكتلة النقدية)
- سياسة الائتمان النافذة (سعر الخصم)
- السياسة الضريبية (المعدل - مدى عدالة توزيع العبء الضريبي)
- مستوى التشغيل (معدلات البطالة)
- معدلات النمو المرغوبة (مع الأخذ بالاعتبار معدلات نمو السكان)
- درجة تطور السوق المالية و النقدية (مرونة السوق)
- معدلات التضخم السائدة
- وضع ميزان المدفوعات
- الأهداف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المرغوبة

و يعد سعر الفائدة من أبرز متغيرات البيئة الاقتصادية و إحدى أدوات السياسة النقدية المؤثرة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الكلية المطلوب تحقيقها و سوف نركز على بعض المتغيرات التي سنتناولها بالدراسة و هي كما يلي :

أ- أثر سعر الفائدة في معدل التضخم :

من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية تحقيقها ، احتواء التضخم المعبر عنه بالارتفاع العام لمستوى الأسعار نتيجة زيادة عرض النقود ، كما يعتبر التضخم عاملاً بالغ التأثير في رفع أسعار الفائدة الاسمية ، أي كلما كان معدل التضخم مرتفعاً سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال أثر فيشر

يركز فيشر في تحليله لظاهرة التضخم على سعر الفائدة الحقيقي والاسمي ، حيث يعتبر سعر الفائدة الحقيقي أنه ذلك العائد المتوقع الذي يعوض المدخر عن التفضيل الزمني للاستهلاك ، إضافة إلى هذا العائد فإن المدخر يريد شراء نفس السلعة في المستقبل بالسعر الخاضر ، فإذا بقيت الأسعار ثابتة ، فليس هناك مشكل أما إذا ارتفعت الأسعار في المستقبل هذا يعني انخفاض القدرة الشرائية ، في هذه الحالة ليس من مصلحة المدخر توظيف أمواله . فليسعر الفائدة دور كبير في معالجة التضخم من خلال سياسة سعر الخصم والتي تعد من أقدم الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية (غازي ، 2001 ، ص.131) ، فعندما يقوم المصرف المركزي برفع تكلفة الاقتراض من خلال زيادة سعر الخصم فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة للوق النقدية و يصبح الاقتراض أكثر تكلفة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض حجم الإنفاق مما يخفف من حدة الضغوط التضخمية (ساكر ، 2006 ، ص.208) .

ب . أثر سعر الفائدة في عرض النقود

ينصرف مفهوم العرض النقدي إلى رصيد الأصول التي تستخدم كوسيط في التبادل ، و في إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي بحسب ما تحتوي عليه كل من هذه المفاهيم إلى جانب النقد المتداول ، و في ضوء ذلك يتم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للعرض النقدي (سامر ، 2014 ، ص.7)

1- المفهوم الضيق : و يرمز له عادة بالرمز M1 و يتكون من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي و أرصدة الودائع الجارية

2- المفهوم الواسع: و يرمز له بالرمز M2 و يشتمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود، و هي عبارة عن الودائع الآجلة، بالإضافة إلى الودائع بالعملات الأجنبية و الودائع الحكومية

3- مفهوم السيولة المحلية: و يرمز له بالرمز M3

$M2 = M3$ + الودائع الادخارية + الودائع و المساهمات في صناديق الادخار + بطاقات البيع و الشراء لدى المؤسسات الاستهلاكية

و تؤثر سياسة إعادة الخصم¹ على حجم الائتمان المصرفي و بالتالي على عرض النقد

وفق الآلية التالية :

إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان ، سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية المتداولة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للمصارف التجارية ، مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من المصرف المركزي وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان مما يقيد قدرتها في خلق ودائع جديدة.

و عليه فإن عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازدياد عرض النقود ينخفض سعر الفائدة و بالعكس و لذلك يمكن القول بأن عرض النقود يمارس تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة.

ت . اثر سعر الفائدة في الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من أهم المتغيرات المحددة لمستوى الطلب الكلي ، كما أن القرار الاستثماري هو أحد القرارات الهامة التي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على حجم وكفاءة الطاقة الإنتاجية ، لأن قرار المستثمرين يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، من خلال شراء أصول جديدة أو توسيع طاقات إنتاجية قائمة لذا وجب على متخذي القرار القيام بدراسة دقيقة وذلك بالمقارنة بين العوائد المترتبة و التكاليف الفعلية ، ويعد سعر الفائدة وتوقعات متخذي القرار (رجال الأعمال و المستثمرين) من أهم محددات الاستثمار .

إن السبب المباشر للرواج هو الإفراط في الاستثمار بينما يعتبر الانكماش مرحلة ضرورية لعلاج الإفراط السابق وإن كان بعض الاقتصاديين يرون أن التقلبات الاقتصادية ليست ظاهرة نقدية بحتة في جوهرها، لكن سياسة سعر الفائدة تلعب دورا مهما في زيادة حدتها، حيث أن المصارف تزيد من فرص التوسع في الاستثمار عن طريق خفضها لسعر الفائدة، فتشجع بذلك المستثمرين على توسيع انتاجاتهم ، وهذا التصرف من جانب المستثمرين من شأنه أن يسحب الموارد من الإنتاج الاستهلاكي ، إلى صناعات السلع الاستهلاكية، وهذا يكون

¹ تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي تستخدمها المصارف المركزية لمراقبة الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل التضخم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم صار المصرف المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله " المقرض الأخير " و في فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من دولة لأخرى، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:
- السندات التجارية التي يكون آجال استحقاقها لمدة معينة مثلا 60 يوما قد يشترط أن تكون سمعته بثلاث ضمانات وجود ثلاث توقيعات صاحب، مسحوب عليه ومستفيد.
- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات اجل محدد.
- أوراق مالية ممثلة قصيرة الأجل.
- سندات ممثلة لقروض متوسطة اجل

بمثابة ادخار إجباري للمجتمع الذي يتغير دخله الحقيقي نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، ويزداد وبالتالي الطلب على السلع الاستثمارية مرة أخرى ، وبعد فترة زمنية تجد المنشآت المصرفية أنها بالغت في الإقراض فتعتمد على رفع سعر الفائدة وهنا تبدأ مرحلة الانكماش في النشاط الاقتصادي.(ضياء ، 1998 ، ص.145 - 146)

2-4 / - : سعر الفائدة كآلية من آليات السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة إجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة لاقتصاد ويعتبر أخر هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالمصرف المركزي لإدارة كل من النقود والائتمان لتحقيق الاستقرار النقدي بالاقتصاد القومي.(بلعوز ، 2004 ، ص. 113)

وتشمل السياسة النقدية على جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي . (المنعم و نزار ، 2004 ، ص.351) وتهدف السياسة النقدية إلى:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار.

- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي والنتائج المحلي.

- المساهمة في تحقيق التوازن الخارجي.

يعتبر الاقتصادي Keynes أول من أشار إلى هذه الظاهرة و نادى بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد كما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في السوق لا يؤدي إلى استثمارها وهذا يعني استحالة زيادة الناتج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له لا يمكن تجاوزه وعلى ذلك نادى Keynes بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج القومي والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، ويتم الاستعانة بسعر الفائدة في السياسة النقدية عبر سياسة إعادة الخصم¹، استنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي بسعر خصم معين (ضياء ، 1998 ، ص.33)، لدعم السيولة النقدية لديها لكي تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح

¹ سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة الخصم ما لديها من أوراق مالية ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق.

القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات (المنعم ، 1999 ، ص.397) ، وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات الطابع ايجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع . ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد تقليص النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية ، وبالتالي انخفاض الائتمان. (حسين ، 2006 ، ص.192) وبالعكس إذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض، فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم لتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من المصارف التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير على القدرة الإقراضية للبنوك إما بزيادة أو بالنقصان.

2-4-1/- آلية انتقال السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة :

في هذا الإطار تعتمد الساسة النقدية على سعر الفائدة الرئيسي أي سعر الفائدة المطبق على القروض البنك المركزي ، الذي يؤثر على أسعار الفائدة الأخرى ، هذا يعني إذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة على نقوده فإنه يؤثر على كلفة إيرادات البنوك التجارية ، ولما كانت هذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق الربح ، فإنها تضيف هذا الارتفاع إلى شروط أسعار الفائدة المدينة ، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية. ومن جهة أخرى فإن بعض المستثمرين يقومون بالتخلص من الأوراق المالية التي بحوزتهم مقدمين على بيعها في البورصة ، لأن التوظيفات قصيرة الأجل تشهد ارتفاعاً في أسعار فائدها . (وسام ، 2000 ، ص.202)

نلاحظ أن السياسة النقدية تعمل كثيراً على سعر الفائدة لنقل قراراتها فحسب النموذج الكينزي (IS - LM) ، فعند تطبيق سياسة نقدية توسعية يؤدي هذا إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال مما يسمح بزيادة الإنفاق الاستثماري ينتج عن هذا الارتفاع في الطلب الكلي وبالتالي حجم الإنتاج

خاتمة :

إن سعر الفائدة من أهم المؤشرات الاقتصادية من خلال القيام هذا الأخير بعدة وظائف تؤثر في مجموعة كبيرة من القرارات الاقتصادية و كيفية استخدام أموال المستثمرين في مجالات الادخار و الاستثمار المختلفة وبالتالي تؤثر على الاقتصاد القومي ولتغيرات سعر الفائدة أثر كبير عند إقامة المشروعات الاستثمارية مما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي

ويقوم سعر الفائدة بالعديد من الوظائف الاقتصادية فهو يشجع على زيادة الادخار لأغراض استثمارية مما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج و تخفيض معدلات البطالة بالإضافة أنه يحقق كفاءة أكبر في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال نحو مشروعات الاستثمارية التي تعطي مردودات أعلى و يلعب دورا مهما في تحقيق التوازن في سوق النقود بين عرض النقد والطلب عليه و اختلفت النظريات الاقتصادية في نظرتها لسعر الفائدة بدءا من النظرية التقليدية التي اعتبرت سعر الفائدة وسيلة لإحلال التوازن بين الادخار و الاستثمار وجاءت المدرسة الكينزية التي اعتبرت سعر الفائدة ظاهرة نقدية وتلتها المدرسة التقليدية المحدثة حيث شملت جميع مصادر الائتمان و الطلب عليها على عكس النظرية الكينزية التي اقتصر على عرض النقود و الطلب عليها فقط وقد حاولت النظرية المعاصرة المتمثلة بمدرسة شيكاغو الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي و أصبحت هذه المدرسة دليل علمي في توجيه السياسات الاقتصادية من خلال إجراءات تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني :
حماة الصلوات

الصلوات الخمس

الصلوات الخمس

تمهيد:

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورات البحوث بشأنه بدأ من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة مما يجعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفات لمعنى واحد حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف و في قضايا التي يعالجها فالأول يعني ببساطة الزيادة في كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، وهو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية الحياة وهي إحدى معاني التنمية الاقتصادية، وهذا بالرغم من كونه (النمو) كان إلى وقت كبير مقياس للرفاهية . ويزخر الأدب الاقتصادي عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية حيث ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي و الخروج من دائرة التخلف و ركود الذي ميز الكثير منها حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

1/ - نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقي النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على أداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الحية الاقتصادية بجميع جوانبها مع مرور الزمن.

1-1/ - : النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

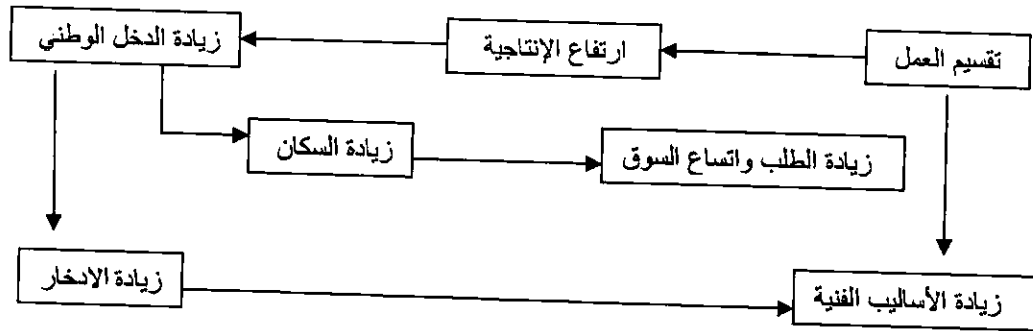
كان للفكر الكلاسيكي دور كبير في تطور علم الاقتصاد عموما وإسهام بارز في شرح نظرية النمو الاقتصادي، يعتبر الكلاسيك من مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم **Adam Smith** ، **David Ricardo** و **Robert Malthus** وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة:

أولا: نظرية Adam Smith: يرى "آدم سميث" بان هناك يد خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما طرح "سميث" فكرة تعد منطلق أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي ، وهي تقييم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة في إنتاجية التي تعد مصدر ثروة الأمم. وهذا لما يخلفه من مزايا كزيادة مهارة وكفاءة العمال ودرجة إتقانهم للعمل بالإضافة إلى ذلك إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية الأزمة مع زيادة الابتكارات من خلال تخصيص قسم من العاملين للبحث والابتكار مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وما يترتب عنه من زيادة في الأرباح وإدخالها ومن ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي (القرشي ، 2007 ، ص. 56) ، لذا فقد نبه إلى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقييم العمل والرفع من الإنتاج وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك حسب "سميث" فان تقييم العمل يتوقف على حجم السوق غير أن تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شأنها توسيع السوق إذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع الموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية . كما وضع الدور الرئيسي الذي يلعبه ادخار الفائض في التوجه نحو الاستثمار و دعا إلى الابتعاد عن الاستهلاك المفرط وتحويل الأرباح والعوائد إلى القطاع الصناعي.

أما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع ومناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان يصعب التقلب على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال ومن ثم تضمحل الدوافع لتراكم رأسمال جيد. (زروخي ، 2016-2017 ، ص. 99)

وفي الأخير يمكننا توضيح أفكار Adam Smith من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1-2) : أفكار Adam Smith في النمو الاقتصادي



المصدر : (النجفي ، 2000 ، ص.317)

نظرية David Ricardo : لقد اهتم **David Ricardo**¹ كثيرا بالعلاقات القائمة بين توزيع الدخل و النمو الاقتصادي ، حيث كان تحليله لحصص توزيع الدخل (الربح،الريع و الأجور) و قد استندت نظرية ريكاردو للنمو الاقتصادي على ثلاث عناصر أولها أن حجم السكان يتزايد بمعدل أسي ما لم يتعرض للأوبئة و المجاعات أو الحروب ، و ثانيها تطبيق قانون تناقص القلة على الموارد النادرة من الأراضي الزراعية ، و ثالثها أن الربح يعتبر متغيرا رئيسيا في نظرية تراكم رأس المال (T.R.jain ، 2009 ، p.106)

لقد اعتمد دافيد **Ricardo** في تحليله لعملية النمو على تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات فاعلة و هم الرأسماليون ، العمال و ملاك الأراضي ، حيث تقوم النظرية حول النمو على أساس الوظائف الرئيسية التي تؤديها هذه المجموعات (K.R Gupta ، 2009 ، p.106)

فالرأسماليون يؤدون دورهم و أساسي في عملية النمو و ذلك بتوفيرهم رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية و يدفعون أجور العمال و يوفرهم مستلزمات هذه العمليات و ذلك من خلال سعيهم إلى تحقيق الربح ، باندفاعهم نحو ذلك يعملون على تكوين رأس المال و التوسيع فيه و هذا يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو ، أما العمال فهم الفئة الطاغية على المجتمع و لكن لا يملكون وسائل الإنتاج و معداته ، و تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل ما يقدمونه في العملية الإنتاجية ، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم فالأراضي الخصبة نادرة و أن زيادة السكان و تكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة ما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة و هنا ينشأ الربح لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم (Hein Z D , Kurz , Nery salvado ، 2003 ، p.6-7)

¹ David Ricardo : اقتصادي انجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية ولد سنة 1772 وتوفي سنة 1813.

و عليه فهو يفترض أن فئتي العمال و أصحاب الأراضي ينفقون مداخلهم بالكامل و ليست لهم فرصة في ادخارها . هذه الفرضية ينتج عنها تحفيز الرأسماليين على ادخار جزء من مداخلهم ، و بالتالي توسيع الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة عدد العمال و شراء معدات إنتاجية جديدة ، و هذا الأمر يكون له أثر ايجابي على الأجور الحقيقية في المدى القصير على الأقل و بالتالي تتحسن الظروف المعيشية و تنخفض معدلات الوفيات و يزيد حجم القوة العاملة ، فينجم عن ذلك خفض مستويات الأجور ، لكن قد يحصل أن يستمر ارتفاع أجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الإنتاجية (شعباني ، 1999 ، ص.64)

نظرية Robert Malthus : ركز Maithus¹ على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين ، و أن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض و يتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو ، و أما نظرية في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتتاقص عوائد الزراعة فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف ، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي (peter N hess ، 2013 ، P.66) ، غير أن تحليلات مالتوس لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية و الآسيوية حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عميلة الإنتاج إلى زيادة بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان (القرشي ، 2007 ، ص.60)

¹ Robert Malthus: باحث سكاني و اقتصادي سياسي انجليزي مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني

1-2/ - : النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظيف بعد حدوث الكساد الكبير . و في عام 1936 قدم الاقتصادي الانجليزي J. M. Keynes تفسيراً جديداً للكيفية التي قام بها تحديد مستوى التوظيف و ذلك في كتابه " النظرية العامة " للتوظيف ، الفائدة و النقود و الذي أحدث به ثروة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة و تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية

1-2-1/ - : نظرية J. M. Keynes ¹ :

اعتبر **Koynes** أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في العرض ، و هو يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب و ذلك ليتحرك العرض و بالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها و عليه فان الأمر يتطلب - حسب **Keynes** - تحديد محددات الطلب الكلي و ذلك لمعرفة السياسات المناسبة حيث يتم تحريك الطلب الكلي إما :- بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص و ذلك برفع الدخل - بتحريك الطلب الاستثماري الخاص و ذلك بتخفيض سعر الفائدة - أو بتحريكهما معا

لكن العائد الذي واجه كينز هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد ، بالإضافة إلى استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل الأزمة مثل أزمة الكساد . لذا فقد اقترح **Keynes** تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحريك الطلب الكلي فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي و ذلك برفع دخل المستهلكين ، كما انه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص و الطلب الاستثماري العام . يرى **Keynes** كذلك أن الدخل الكلي هو دالة في مستوى التشغيل ، و بالتالي فانه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي و العرض الكلي و قد عرفه **Keynes** بأنه الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك و الاستثمار كما يرى أن الدخل و التشغيل يعتمدان أساساً على مستوى الاستثمار ، الذي يتوقف بدوره على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة و تسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي

¹ J. M. Keynes اقتصادي انجليزي ، اشتهر بشكل كبير من خلال معالجة أزمة الكساد الكبير الذي اصاب امريكا 1929

و تعطى بالعلاقة التالية :

$$DY = M \times DI \dots (01)$$

حيث DY : تتمثل التغيير في الدخل - M = المضاعف - DI تتمثل الزيادة في الاستثمار غير أن المشكلة الأساسية عند **Keynes** تكمن في أن قد لا يكون مستوى الدخل الوطني مرتفع بدرجة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة ، و حسب **Keynes** يمكن تصحيح هذا الوضع عن طريق قيام الحكومة بالتوسع في عرض النقود بدرجة كافية مما يسمح للمقترضين بالاستعداد للاقتراض بمعدلات فائدة أقل ، و يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل و كذلك العمالة في الاقتصاد الوطني (زروخي ، 2016-217، ص.111-112)

1-2-2 / - : نموذج **Harrod - domar**¹ : يستند نموذج **Harrod - Domar** إلى التحليل الكينزي الساكن ، حيث اعتمد على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر فقام بالبحث في مشكل الرأسمالية و المتمثل حسبهما في أزمة البطالة ، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل ، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى و المضمون

ان معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (y) مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (v) فإذا كان K هو رأس المال و S هو الادخار الإجمالي و هو نسبة (s) من الدخل الكلي ، و إذا كان الاستثمار عبارة عن التغيير الحاصل في رأس المال و بفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق ($I=S$) فانه يمكن كتابته كما يلي: (كيداني ، 2012-2013 ، ص.41)

$$g = \frac{dy}{y} \dots (1)$$

$$v = \frac{k}{y} = \frac{dk}{dy} \dots (2)$$

$$s = sy \dots (3)$$

$$I = dk \dots (4)$$

$$I = dk = vdy = sy = s \dots (5)$$

و باستخدام خواص التناسب في الرياضيات و بالرجوع إلى العلاقة (s) نستنتج العلاقات التالية :

$$\frac{dy}{y} = \frac{s}{v} \dots (6)$$

$$g = \frac{s}{v} \dots (7)$$

¹ Roy Harrod : اقتصادي انكليزي و اشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي
Evesy Domar : اقتصادي أمريكي

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) و معامل رأس المال الناتج (v) ، و بشكل أكثر دقة فانه في غياب الحكومة فان معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار ، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار و الاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال الناتج فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض النمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP) (ميشيل تودارو ، 2006 ، ص.127) إن الاعتماد على الادخار و الاستثمار و تجديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو ، و لكنه غير كاف ، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها فمثلا توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية و السلعوية توفر تسهيلات النقل المتطورة ، القوة العاملة المدربة ، الدافع نحو النجاح... الخ وهو ما مكنها من تحويل ، رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج و بشكل فعال (ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص.130)

1-3/ - : النظريات النيوكلاسيكية :

تعد نماذج النمو النيوكلاسيكية من نماذج الأساسية التي تطرقت لموضوع النمو ، و يعد نموذج "solow" من أهم النماذج التي عملت على إعطاء تفسير للنمو و حركيته على المدى الطويل ، و من أهم افتراضاته أن الاقتصاد يتجه نحو الاستقرار بالإضافة إلى "solow" هناك اقتصاديون آخرون أثروا نظرية النمو النيوكلاسيكية من أهمهم " SWAN - RAMSEY - MEADE " و بشكل عام فان النماذج النيوكلاسيكية للنمو تفترض إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج و نمو عرض العمل بمعدل ثابت ، كما تعتبر أن الادخار نسبة من الدخل يتم استثمارها كما تتركز على التقدم التقني كعامل مهم في تفويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحديثة لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل .

1-3-1/ - : نموذج Solow: أرجع Solow التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل و رأس المال. و على هذا الأساس نشر Solow بحث بعنوان " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 و الذي حاول من خلاله بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال (زروخي ، 2016-2017 ، ص.102)

انطلق Solow من فكرة أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K فان الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة ، و بافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار ، وثبات معدل نمو العمل N يمكن توظيف النموذج على النحو التالي: (محمد و سهير ، 1999 ، ص. 189-192)

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له برمز k_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل

$$K^* = \frac{dk}{dt} \dots \dots \dots (01)$$

لتصبح المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي :

$$K^* = s \cdot Y \dots \dots \dots (02)$$

أي أن معادل الاستثمار الصافي يساوي ميل المتوسط للادخار مضروب في إجمالي الناتج ونظرا لاستخدام كل من العمل و رأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح كالتالي:

$$y = f(k, L) \dots \dots \dots (03)$$

$$K^* = s \cdot f(k, L) \dots \dots \dots (04)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما K وكلاهما دالة في الزمن t

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكاني متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت N فإن معادلة تصبح كمايلي:

$$L_1 = e^{nt} L_0$$

أي عرض العمل المتاحة L_t يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة t أي أن Solow يستخدم كامل العمل المعروف أي أن هناك عمالة كاملة و بالتعويض بقيمة L_t في المعادلة (4) نجد مايلي :

$$K^* = s \cdot f(k, e^{nt} L_0)$$

ويحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن حساب مخزون رأس المال أي معدل الاستثمار الصافي لكل من L_t و K_t كما يمكن حساب مميز الإنتاج عبر الزمن Y وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نتحصل على عائد العمل (الأجور) وعائد رأس المال (الأرباح) ، حسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن أحد هذين العاملين : (عجمية ، 2004 ، ص. 147)

✓ حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم.

✓ حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار و الاستثمار.

1-3-2/ - : نموذج "راسي" : يعتبر نموذج راسي من أهم نماذج النيوكلاسيكية حيث اهتم راسي في مقال نشره عام 1920 بمشكلة الاختيار بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل وعليه فإن نموذج راسي يسمح بإعطاء أفضل مسار حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء، ومن أجل تقادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد إلا وهو العامل الإداري أفضليته ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا. (jean arrons ، 1999 ، P.80) بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $y=f(k,AI)$ والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج Solow وأنها تنتج سلعة واحدة

بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n ودالة منفعتها غير المنتهية زمنياً تعطي كالآتي: (P.119 ، 2009 ، Tlili M et Rami A)

$$MAXU = \int_0^{\infty} C^{-pt} u(c) dt$$

حيث p = يمثل معدل الأفضلية الحاضر

u = دالة المنفعة

c = تمثل استهلاك الفرد

حيث كلما كان p مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي وعليه في الزمن $(t+1)$ يتم التقسيم بين الاستهلاك C_{t+1} والاستثمار K_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة الاستثمار في الفترة (t) وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل σ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n \cdot k$ يمكن كتابة معادلة التغيير الزمني للاستثمار حيث الشكل الآتي:

$$\frac{dk}{dt} = k = f(k) - (\sigma + n)k - c$$

إذن النمو الأمثل حسب راسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالي:

$$MAXU = \int_0^{\infty} C^{-pt} u(c) dt$$

$$K = F(k) - (\delta + n)k - ct$$

تحت قيد الشرط التالي:

$$\frac{k_0}{N_0} : k \text{ تساوي}$$

$$\frac{dc}{dt} = 0 \text{ و } \frac{dk}{dt} = 0$$

ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة k كمايلي:

$$F(k) = \delta + n - p \quad (p.84, \text{ op cit , jean arrous})$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة وبالتالي فإن القاعدة الذهبية لرأس المال

$$F(k_{OR}^*) = \delta + n$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى إذا كانت القيمة k لرأس المال

أقل من k_{OR}^* فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر وكلما كان هذا المعدل مرتفع كلما

كان اختيار العامل الممثل لاهتلاك رأس المال للفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.

1-3-3/ - : نموذج " Mead " : قام Mead وهو من أنصار مدرسة النيوكلاسيك إنشاء فترة عمله كأستاذ بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد سنة 1961 في كتابه الصادر بعنوان النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي وبالنسبة لبناء النموذج فان " Mead " يرى أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربع عناصر رئيسية هي المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال القدر المتاح من قوة العمل، القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى ، عامل الزمن المؤثر في المعلومات، والفن الإنتاجي خلال الفترة، وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى فان الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الأخرى افترض " Mead " مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، أي أن معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج وهذه الشروط هي:

- أن تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد.

- أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.

ثبات الجزء المدخر من الأرباح والأجور والريع هذا ما يعني ثبات نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل، ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل الادخارات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد رأس المال وتخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والمواد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض بالاعتماد على النظرية النيوكلاسيكية فانه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فان كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أدائها الاقتصادي بالرغم من استخدامهما لتكنولوجيا متشابهة كما أن أي زيادة في الناتج الداخلي ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كافي طالما انه كان مؤقتا ونتيجة التغيرات التكنولوجية والتي تعتبر خارجية وبالتالي ما هو إلا التوازن قصير الأجل ، يجب البحث في المصادر التي تحوله إلى توازن طويل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات التي أرجعت مصادره إلى عوامل داخلية. (محمد و سمير ، 1999 ، ص. 196-197)

1-4/- : نظرية النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أدى إلى قبولها ، لأن حسب هذه النظرية فإن الاقتصاديات ليس لها أي خصائص ذاتية تسبب النمو الاقتصادي واستمراره لفترات أطول ، في غياب أي صدمات خارجية أو تغيرات تكنولوجية فإن كل الاقتصاديات حسب هذه النظرية سوف تتجه إلى النمو الصفري ، لذا فشل محتوى هذه النظرية في تفسير مقبول للنمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات دول العالم .

من جهة أخرى فإن هذه النظرية تحمل في طياتها نقيضين لا يمكن إغفالهما (خلف ، 2006 ، ص

ص. 109-113)

أولا : باستخدام الإطار النيوكلاسيكي يكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل كلياً عن القرارات الاقتصادية .

ثانياً : النظرية النيوكلاسيكية فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة ، وفي بداية التسعينات و أواخر الثمانينات ، زادت حدة ديون العالم الثالث وزادت بوضوح عدم قدرة نظرية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول ، ومعه بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات هذه النظرية واجتهد العديد منهم في إيجاد وفهم المصدر الأساسي لعملية النمو ، ومنه نشأت ما يسمى نظرية النمو الداخلي ، وسبب من وراء هذه التسمية هو رؤيتها من خلال الإطار النظري لتحليل مصادر النمو الاقتصادي تتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية ، وبشكل أكثر دقة فإن نظرية النمو الداخلي بحثت عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم و معدل نمو PIB .

1-4-1/- : نموذج "Romer" في النمو الاقتصادي:

انطلاقاً من منتصف الثمانينات عمل العديد من الاقتصاديين المهتمين بعملية النمو الاقتصادي بقيادة "بول Romer"¹ على توضيح العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل والتي تعتبر عوامل داخلية في النموذج.

أولاً: النموذج الأول 1986 Romer: في نموذجه الأول عام 1986 اعتبر Romer أن رأس المال المادي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الداخلي وتأتي أهمية نموذج Romer في أنه يمثل أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصنف بوجود آلية تتميز بسماتها الداخلية أي أن النمو من الممكن أن يحدث حتى

¹ Romer ، هو احد أبرز خبراء الاقتصاد الأمريكيين وهو من طور النظرية النمو الجديدة.

مع ثبات حجم السكان او مخزون رأس المال، مما يعني أن إيرادات رأس المال يمكن أن تكون ثابتة أو حتى متزايدة (زروخي ، 2016-2017 ، ص.125).

ويقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي عند Romer بأنه مخزون المعرفة والتي تستنتج تلقائياً عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج في صورة أكثر فاعلية وبالتالي على خلاف النظريات النيوكلاسيكية التقليدية التي تهتم بتراكم رأس المال المادي دون أن تغير تراكم المعرفة المتولدة عنه أدنى اهتمام ، أما في نظرية Romer يوجد مخزونان مترابطان مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولدة عنه فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت (محمد م ، 2000 ، ص.137) فالنمو هنا يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للدخار فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعاً.

ثانيا : النموذج الثاني Romer 1990: واستمرار لأعمال Romer في مجال النمو الداخلي أسس Romer نموذجه الثاني عام 1990، ووفقاً لهذا النموذج فإن مستوى إنتاج السلع لا يعتمد فقط على كمية العمل ورأس المال، وإنما على تنوع هذا الأخير أيضاً بمعنى عدد الآلات المختلفة التي يتم استخدامها بالتالي سيكون لزيادة نسبة مخزون رأس المال أثر مختلف على الإنتاج نتيجة إضافة الآلات الجديدة، فإلى جانب ما تؤديه هذه الآلات من زيادة مخزون رأس المال يضاف إليها التقدم الفني المندمج يحتوي على ثلاثة قطاعات (قطاع البحث، قطاع الإنتاج للسلع الوسيطة وقطاع الإنتاج للسلع النهائية). (زروخي ، 2016-2017 ، ص.125) حيث ينتج قطاع البحث والتطوير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي: (كيداني ، 2012-2013 ، ص.58)

أ. قطاع الإنتاج النهائي : يعرض سلعا متجانسة (y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (y)

بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (a) من السلع الوسيطة (x j) ، حيث كل منهما تمثل نوعاً من

رأس المال ، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$y = L_y^{1-a} \sum_{j=1}^A x_j^a$$

ب. قطاع البحث والتطوير: الذي يحتوي على مخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقاً من

نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها للقطاع السلع الوسيطة.

ت. قطاع السلع الوسيطة: هو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير ، حيث كل مؤسسة تنتج سلع وسيطة .

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين ، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية ، مع مراعاة أن يتساوى الربح أثناء التوازن.

1-4-2 / -: نموذج " Barro " ¹ في النمو الاقتصادي:

إن النظرة إلى دور الإنفاق كعامل للنمو الاقتصادي قد تطورت بشكل ملحوظ على مدى العشرة الأخيرة، ويعتبر الآن الاستثمار العام في المنشآت القاعدية كعامل لتحسين الأداءات الإنتاجية واستثمار القطاع الخاص على هذا النحو فإنه يساهم في النمو من خلال تعزيز جانب العرض في الاقتصاد إن هذا التغير راجع بالخصوص إلى أعمال Aschaeur التي أظهرت عن طريق دالة الإنتاج الممتدة إلى رأس المال العمومي دور هذا الأخير في تباطؤ نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة ابتداء من سنوات 1970 بناء على هذه النتائج، أخذت وبسرعة النماذج الجديدة للنمو بعين الاعتبار النفقات العمومية كعامل ربحي مدعم ذاتيا للإنتاجية والنمو طويل الأجل. ثم تلتها أعمال Munnell في بداية سنوات التسعينات والتي تشمل بواسطة الدراسات التجريبية قياس الآثار التي يمارسها الاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية على أداء القطاع الخاص الأمريكي ، وفي إطار النماذج الجديدة للنمو الاقتصادي ، كان بارو هو أول من اعتبر الاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية أو بالأحرى الآثار الخارجية الناشئة عن وجودها في الاقتصاد كمصدر للنمو الداخلي (Tlili M et Raml A ، 2009 ، P.176-177)

حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا ومن غير مقابل، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة: تأخذ الشكل التالي: Fedrique (، 2000 ، P.402)

$$y_i = A_i K_j^a L_j^{(1-a)} G^{(1-a)} \dots (01)$$

علما أن $0 < a < 1$

حيث y: تعبر عن الإنتاج

k: مخزون رأس المال الخاص

¹ R.J Barro : اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944 يعمل أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفرد الأمريكية.

L: اليد العاملة للمؤسسة

G: الإنفاق الكلي للدولة على المنشآت القاعدية.

على المستوى التجميعي وباعتبار أن كل المؤسسات متماثلة هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$y_i = A K^a L^{(1-a)} G^{(1-a)}$$

تكمّن أهمية هذه النموذج في كونه الأول على مستوى نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية الإنتاجية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك في إطار النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي ، كما أنه ساهم في إيضاح دور الدولة فيما يخص السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تقريب الاقتصاد من أمثلية الاجتماعية. (Tlili M et al , 2009 , P.185)

2/ - : النمو الاقتصادي وطرق تقديره

تشغل مشكلة النمو الاقتصادي بال الكثير من الدول فالدول المتقدمة تريد أن تحافظ على تقدمها الحضاري، أما الدول النامية فتجد نفسها ما بين ما تعانيه من مشاكل وبين التقدم الذي تعيشه الدول الأخرى، حيث تحاول هذه الدول أن تتغلب على حالة التخلف التي تعاني منها وتلحق بالدول التي سبقتها في ميدان الحضارة، ولقد اجتمع الاقتصاديون في إطار بحثهم حول تعريف محدد للنمو الاقتصادي وذلك راجع إلى اختلاف الزاوية أو المنظور الذي يتم على أساس التعريف (تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي)

2-1/ - : مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين مفهوم التنمية

يفرق الاقتصاديون عادة بين النمو الاقتصادي والتنمية بينما يستخدمها البعض الآخر كمرادفين فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد إلا أنهما يختلفان في المضمون، لذا فانه من المهم تحديد تعريف دقيق لكل منهما كل على حدى.

مفهوم النمو الاقتصادي: هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

- التعريف الأول: النمو الاقتصادي هو زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي. (نزار ، 2001 ، ص.41)
- التعرف الثاني: النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد. (عطية ، دون سنة النشر ، ص.11)
- التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو عبارة عن مفهوم كمي اقتصادي وهو ظاهرة يمكن قياسها بواسطة الناتج الداخلي الخام الذي يمكن أن يعبر عنه بالقيمة أو بالحجم أو بالمعنى آخر فان النمو الاقتصادي

هو مفهوم كمي يعرف بصفة طبيعية كزيادة مستمرة ودائمة للناتج الداخلي الخام وهو يرتبط بزيادة مستمرة بالإنتاج الوطني. (محمد ، 1999 ، ص.39)

- التعريف الرابع: يتضمن اقتران النمو الاقتصادي بالسؤال عن كيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل وهو بالتالي عملية مستمرة وطويلة الأجل ويوصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. (ناجي ، 2001 ، ص.7)

- التعريف الخامس: يعتبر النمو الاقتصادي مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي نتيجة حصول تغيرات عضوية في مكونات المجتمع الاقتصادي تعكس بصفة تلقائية من خلال تحقق التوازن الاقتصادي، زيادة في طاقة البلد الإنتاجية يتسع بها حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات أو تزداد بها عوامل الإنتاج وترتفع إنتاجيتها مع احتفاظ تعداد السكان بمعدل تزايد طبيعي. (وجدي ، 1973 ، ص.26)

إن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل النمو السكاني.

2-1-1 - : التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية:

تجدر الإشارة في المقام الأول أن بعض الاقتصاديين كانوا يميلون إلى استعمال مصطلحي النمو والتنمية بمعنى واحد ويعتبرونها مترادفين في جوهرهما وإن كانت هناك فروق جوهرية في مضمونها، ويجد المتمعن أن مفهوم التنمية قد ارتبط أصلاً بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد الإنمائي في الفكر الاقتصادي السائد. (الدخيل ، 2009 ، ص.28)

إن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية أو اجتماعية، إما التنمية فهي عملية مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة بالإضافة إلى حدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية كما يهتم بالتوزيع وأثاره الجانبية الأخرى. (سعد ، 1999 ، ص.22-23)

ومن ناحية يلاحظ أن النمو يحدث من خلال تطور تدريجي بطيء، في حين أن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم، ومن ناحية ثانية فإن النمو تلقائي وتراكم كمي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع، بينما التنمية هي تراكم تلقائي

نوعي يطل جوانب المجتمع، كما أن النمو يتم في إطار المؤسسات والبنى القائمة في حين أن التنمية تتحقق بفعل التبادلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة، كما أن النمو قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، في حين التنمية تتضمن تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. (الدخيل ، 2009 ، ص. 29-31)

وفي الأخير يمكننا القول أن النمو الاقتصادي ما هو إلى العنصر الكمي والأهم في الجانب الاقتصادي لعملية التنمية. (العيسوي ، 2003 ، ص. 17-18)

2-2 - أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي ثلاث أشكال فالإقتصاد يمكن أن ينمو بشكل تلقائي دون تخطيط، ويمكن أن ينمو وفقا لخطة وطنية أو بشكل عابر ناتج عن عوامل طائفة، لذا يميز الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو وهي: (الاقداحي ، 2009 ، ص. 121)

- النمو التلقائي (الطبيعي): ويقصد ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيق، بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع، ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة.
- النمو المخطط: هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الإقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة و أولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للإقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.

- النمو العابر: كما هو واضح من اسمه ليس له صفة الثبات والاستقرار، وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفير مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت فيها. (كميل و حازم ، 1997 ، ص 19)

2-3/- :عوامل النمو و معوقاته

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الجهود الهادفة إلى تكوين نظرة عامة للنمو

الاقتصادي و هي تتمثل فيما يلي :

1. كمية و نوعية الموارد الاقتصادية:

و تنقسم إلى بشرية و طبيعية (اسماعيل ، 1999 ، ص.377)

بالنسبة للموارد البشرية : لكي يتحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان و أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة و لكن هذه الزيادة تبقى مرهونة بعامل الإنتاجية في العمل و تستخدم عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع و خدمات و من العوامل المحددة لإنتاجية العمل :

- مقدار الوقت المبذول في العمل

- نسبة التعليم ، المستوى الصحي و المهارة التقنية للعمل

- كمية و نوعية الآلات الحديثة المستخدمة في الإنتاج

- درجة التنظيم و الإدارة في العمل

أما بالنسبة للموارد الطبيعية : يركز عادة إنتاج أي اقتصاد و نموه على كمية و نوعية موارده الطبيعية (خصوبة الأرض ، وفرة المعادن ، المياه ...) فبالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع و تمتاز الموارد الطبيعية بعدم الثبات و قابليتها للنفاذ و هنا تبرز ضرورة أن يتم اكتشاف أو تطوير موارد طبيعية جديدة حيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل ، و تحويل جزء من الموارد المتاحة نحو مجالات الأبحاث و بالتالي التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاجية في المستقبل

2-3-1/- : معوقات النمو الاقتصادي :

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال:

أولا : التعليم : إن علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول آدم سميث أهمية التعليم في كتابه ثروة الأمم إذ يقول : أن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه و دراسته هي تكلفة حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس المال ثابت و متحقق في شخص و هي ثروة شخصية و التي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع

، و في سنة 1960 أصبحت اقتصاديات التعليم باب من أبواب علم الاقتصاد بعد خطاب الذي ألقاه الاقتصادي شولتز في جامعة شيكاغو (عادل ، 2013 ، ص.52)

و تشير الدراسات النظرية و التجارب الواقعية إلى الدور المهم الذي تلعبه المعرفة في رفع معدلات النمو الاقتصادي و في هذا المجال تشير تقارير البنك الدولي المتتابعة إلى الدور الهام للاستثمار التعليمي في تنمية الموارد البشرية بصفة عامة و زيادة معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ، و قد أشارت دراسات متعددة إلى الدور الذي يلعبه التعليم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية على سواء ففي أمريكا أشارت دراسة لـ "دايتون" إلى أن مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي بلغت 14% في بلجيكا ، 25% في كندا ، كما أشارت دراسة أخرى لـ "ناديري" إلى أن 16% من النمو الاقتصادي في الأرجنتين ترجع إلى إسهام في زيادة كفاءة العمل ، أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير ، و كلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج ، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل ومن الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية.

ثانيا: الصحة: أوصت لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة بزيادة الإنفاق على الصحة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، ورفع مستوى كل من الوضع الصحي ودخل الأسرة المعيشة بطبيعة الحال تستحق تحسينات الأوضاع الصحية لجهد المبذول حتى وإن اتضح أن لها تأثير محدودا على النمو الاقتصادي، فالناس يضعون الصحة في المرتبة عالية على سلم الأولويات في الحياة والصحة غاية في حد ذاتها سواء كانت أم لم تكن وسيلة لتعزيز غاية أخرى هي زيادة الرفاهية والرخاء. (مايكل سبنس وأخرون ، 2009 ، ص.3)

ثالثا: الموارد الطبيعية: مال شك فيه هو أن العرض الوافر والمتعدد من الموارد الطبيعية والمتمثل في توفير التربة الخصبة والمناخ المناسب والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، يمثل عامل مساعد وهام لزيادة الناتج الوطني وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وعلى العكس فإن قلة الموارد المحلية الطبيعية تؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان وهذا ما قد يكون أشار إليه في القرن السادس عشر الكاتب الإسباني الشهير في مؤلفه المعروف حيث قال "أن الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها ولكن في طريقة استعمالها" (سكوري ، 2011-2012 ، ص.3) ، والجزائر أكثر دليل على ذلك حيث أن اقتصادها يتميز من ناحية

بتوفره على موارد طبيعية هامة ممثلة في النفط والغاز ، ومن ناحية أخرى بارتباطه الشديد بقطاع المحروقات ويعائداته، وقلة تنوعه الاقتصادي ، وضعف أدائه خارج المحروقات. لذلك فوفرة الموارد الطبيعية مشروطة بعوامل أخرى لكي تؤثر بشكل ممتاز على النمو الاقتصادي والازدهار أو تصبح الوفرة نقمة على الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي خصوصا والمجتمع ككل.

رابعا: التكنولوجيا: لم يعد خافيا على احد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، فالابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو يبقى حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا. (الدباغ ، 2002 ، ص.430)

وهناك ليوم شبه إجماع بين العلماء المهتمين بالتقدم التكنولوجي بتشكيل واحد من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي إن لم يكن أهم على الإطلاق (زروخي ، 2016 - 2017 ، ص.98) .

2-3-3 :- فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه والمقاييس الكمية له.

يرافق النمو الاقتصادي جملة من فوائد اقتصادية وكذلك المضار أو التكاليف الاقتصادية وتتوقف حصيلة أو رصيد هذه الفوائد على طبيعة النمو الاقتصادي متضمنا ذلك تنوع الإنتاج وكيفية تقديره، ويعتمد أيضا على نوعية المؤسسات الاقتصادية في البلد المعني.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي: فهناك جملة من الفوائد التي يوفرها النمو الاقتصادي في المجتمعات ويمكن حصرها فيما يلي: (سيمون ، بدون سنة النشر، ص.469)

1. تحسين مستويات المعيشة: يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى فإن تحسين مستوى الدخل سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل اكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الاستهلاكية الضرورية كالغذاء.

2. زيادة العمر المتوقع للسكان: إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل سوف تمكن السكان من العيش لفترة أطول.

3. **مكافحة الفقر:** النمو الاقتصادي يساعد الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر حيث أن زيادة الدخل والأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وبالتالي فإنه يمكن تخصيص جزء من موازنة الدولة .
من أجل زيادة فرصة العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.
 4. **تحسين مستوى الخدمات العامة:** إن زيادة الحصيلة الضريبية الناتج عن زيادة مستوى الدخل تعتبر كنتيجة للنمو الاقتصادي والتي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل مما يساهم ثانية في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي.
 5. **مكافحة التلوث:** يمكن أن تستخدم بعض موارد الموازنة من أجل تنظيف البيئة ومن الممكن إذا زادت القوة الإنتاجية إن تؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية من دون أن يتم تخفيض السلع والخدمات كما ونوعاً، وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية إنجاز النمو الاقتصادي.
- ثانياً: تكاليف النمو الاقتصادي:** على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولا سيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لإفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو ومن هذه التكاليف تجد مايلي: (زروخي ، 2016 – 2017 ، ص.94)
1. **الإضرار بالمحيط وبالموارد الطبيعية:** أن الإضرار أو إفساد المحيط ليس بحاجة إلى ثبات، فهو يتجلى في العديد من المظاهر وأهمها: التلوث ، الازدحام، الضجة، تشويه المظاهر الطبيعية وكذلك استنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز ، استنزاف الغابات ومخلف ذلك على البيئة مما يؤدي هذا إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
 2. **التكاليف الاجتماعية:** لم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس الفوارق الاجتماعية وفوق هذا كان مصدر الحالات فقر خاصة (مزارعون، صغار التجار، حرفيون) نظراً لعدم قدرتهم على صمود في وجه المنافسة نتيجة تهميشهم من جهة، ومن جهة أخرى أن ربحية مشاريعهم نقص نتيجة الاعتماد على طريقة الإنتاج الموسع.

2-4 - : مقاييس النمو الاقتصادي:

لقياس النمو الاقتصادي نميز بين ثلاثة أنواع:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو: هي المعدلات التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب بسبب سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو نسب التحويل بين العملات، إلا أنه لا زال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تجنباً للملاحظات السابقة ونميز منها ما بين: (محمد و سهير، 1999، ص. 118)

1. معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنوياً، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استناداً إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، ومعدل نمو الدخل الوطني.
2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار حيث لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة آثار التضخم وذلك بقسمتها على الرقم القياسي للأسعار ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.
3. معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية للمقارنة لا يمكن استخدام المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي (زروخي، 2016 - 2017، ص. 93).

ثانياً: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال معدلات نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نصيب الفرد من الدخل الوطني. (مختار، 2009، ص. 45)

ومصطلح الناتج المحلي: GDP هو عبارة عن الناتج الوطني GNP بعد استبعاد كافة المدفوعات الخارجية ونحصل عليه من خلال المعدلات التالية:

الناتج المحلي = الناتج الوطني - المدفوعات الخارجية

وقد يتم حسابه من خلال المعدلات الآتية:

الناتج المحلي = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الواردات

الناتج الوطني = الناتج المحلي + الصادرات - الواردات

وبصفة عامة يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = (الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1) - الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t)) / الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1).

ثالثاً: مقارنة القوة الشرائية المكافئة: في الأجل الطويل يعتبر سلوك الأسعار في بلدين ما المحدد الأساسي لسعر صرف عملتين، ومن ناحية أخرى فإن سعر الصرف يعكس القوة الشرائية النسبية للعمليتين في البلدين ، ويعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملة الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات الدول الأخرى، ويصرف هذا المصطلح بالقوة الشرائية المكافئة وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفق للمقاييس حيث إن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار. (زروخي ، 2016 - 2017 ، ص. 94)

خاتمة :

من خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل التي تركز بالأساس على العمل ورأس المال و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على عملية النمو الاقتصادي ولكن هذه العملية كما لها مزايا في العملية الإنتاجية فإن لها تكاليف بيئية وصحية في تزايد مستمر ، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي رهينة بقدر الدولة على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل .

وانطلاقا من نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرياتها وتعددت النماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي و المتمثلة في النماذج الكلاسيكية ، الكينزية ، النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي حيث عزت النظرية التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، و نفس الأمر بالنسبة لبعض الكنزيين مثل نموذج هارود - دومار إلا أن الفكر الاقتصادي المعاصر أثبت أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو الاقتصادي من خلال سياستها النقدية والتي من أدواتها سعر الفائدة وهذا ما سنوضحه بشكل مفصل في الفصل الثالث من خلال تأثير سعر الفائدة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني :
ما بين سنة ٢٠١٧ وما بين سنة ٢٠١٧

أثر سحر الفاعلة على

النفس والقلوب في

الحجرات (١٩٩٠-٢٠١٧)

تمهيد :

نعلم أن كل دولة من الدول النامية بعد تحصلها على الاستقلال قامت بمجموعة من الإصلاحات على هياكلها الاقتصادية ، وذلك للخروج من الوضع المعاش آنذاك والنهوض بالتنمية الاقتصادية للنمو والازدهار ، وباعتبار الجزائر من بين هذه الدول فهي قامت بعدة إصلاحات اقتصادية ، خاصة في المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق والتي هي فترة بداية دراستنا (الإصلاح المالي و المصرفي ، الإصلاح النقدي وغيرها) ويحكم دراستنا وفي ظل الإصلاح النقدي ، قامت الجزائر بإجراء إصلاحات في طريقة تحديد أسعار الفائدة التي كانت محددة إداريا ، فهي قامت بتحرير هذه الأسعار ولكن بتحرير يسمى التحرير التدريجي ، فما هو تأثير هذه الأخيرة على النشاط الاقتصادي بشكل عام ، وعلى النمو الاقتصادي على وجه الخصوص في الجزائر ؟ وذلك من خلال الدراسة القياسية .

1/ - : مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر :

لقد شهد تطور سعر الفائدة في الجزائر ثلاثة مراحل هي:

1-1/- : مرحلة ثبات أسعار الفائدة (1962-1986): امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال إلى غاية أزمة النفط 1986 ، فكانت سياسة أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر مطابقة تماما لمنطق اقتصادي مركزي مخطط ، حيث كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا ، دون اعتبار لندرة تكاليف رأس المال أو المرودية الأموال المقرضة ، فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين (المؤسسات العمومية) الحصول على قروض بأقل تكلفة ، لفرض تكوين قاعدة اقتصادية ضرورية لتنمية البلاد (بن عزة ، 2017 ، ص.185)

✓ مرحلة 1962-1971 تبنت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المخطط المركزي ، فأبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي ، حيث لم يبق دور مهم للبنك المركزي في النشاط الاقتصادي ، إنما تمثل في تمويل الخزينة العمومية في حالة الوقوع في عجز مالي ، و اعتمادها في تمويل مختلف القطاعات الإنتاجية الصناعية . وميز هذه المرحلة مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية الاستعمارية ، والنتيجة المستخلصة من هذه المرحلة هو أن السياسة النقدية لم تكن ذات معالم بارزة و واضحة ، بل يمكن القول أن هذه الأخيرة كانت مهمشة ، حيث ذهبت السلطات النقدية آنذاك في قانون المالية لسنة 1965 إلى وضع البنك المركزي تحت وصاية وفي خدمة الخزينة بمنحها من التسييلات و القروض ما تحتاجه دون أي شرط . أنشأت الجزائر خلال هذه المرحلة منظومة مصرفية وطنية تتكون من ثلاثة بنوك أولية (تجارية) BNA-CPA-BEA ومؤسسة شبه مصرفية CNEP وبنك متخصص BAD ، كما عملت السلطات النقدية على تخصيص نشاط كل بنك في مجال معين ، إلا أن مهام تلك البنوك كثيرا ما تداخلت وتعارضت فيما بينها ، مما أثر سلبا على مساهمة كل بنك في تمويل الاستثمارات المبرمجة والمخططة ، رغم أن تمويل تلك الاستثمارات كان على عاتق الخزينة ، بينما اقتصر نشاط البنوك في منح القروض القصيرة الأجل ، أي أن البنوك لم تكن سوى مجرد شبابيك أو وسيط بين الخزينة و المؤسسات العمومية وقد طبق هذا النمط في اقتصاد يمنح الأولوية للقروض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي أو ما يسمى باقتصاد الاستدانة

وبصفة عامة تميز هذا الاقتصاد بعدم مرونة أسعار الفائدة و بمستواها المنخفض و بإعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان وانعدام سوق رأس المال (بلعزوز ، 2004-2005 ، ص ص 286-287) ✓ مرحلة 1971-1985 : تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة ، بالإضافة إلى التسارع المطرد في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني وجاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام مقيد للتجارة الخارجية في هذه المرحلة بدأ إخضاع دور النقد لسياسة الميزانية ، حيث تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية ، إذا أنه بعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي ، وهو يقوم على تصور مزدوج للتسيير النقدي ، فهو مبني من ناحية على الاعتماد بمبدأ (حيادية النقد) ومن جهة أخرى على استخدام أسلوب التوزيع الإداري للقروض فأصبحت بعد ذلك سلطة التسيير النقد و القرض في متناول وزارة المالية وقد تأكد هذا في قانون المالية سنة 1977 حيث حدد ثلاث أنماط لتمويل المخطط :

✓ إعادة خصم الآني لقرض متوسط المدى الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية تدعيما لسياسة إنشاء شركا وطنية في إطار تنفيذ المخطط الرباعي الأول و الثاني لجأت السلطات الجزائرية إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية على القروض بنقطة واحدة فصارت 2.75 % عوض 3.75 % وهذا إلى غاية 1985 بغيت تدعيم وتمويل المؤسسات العمومية . ✓ معدلات أسعار الفائدة على الادخار العائلي (LEL) لأجل حصول على سكن فقد ارتفعت بنحو نقطة فمن 2.8 % ارتفعت إلى 3.5 % إلى غاية 1978 لترتفع مرة أخرى بنصف نقطة 4 % إلى غاية 1985

1-1-2 / - : مرحلة التحرر التدريجي لسعر الفائدة (1986-1989): في سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي و البنوك التجارية كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين ، ولكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي وضمان توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقروض وقد مكن البنك المركزي من تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على سعر الفائدة (إعادة الخصم) إن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنا بقيم حقيقية سالبة وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية حيث نميز بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات سداد القرض إضافة إلى التسيير الإداري

المركزي لهذه الأخير خلال مدة طويلة أدى إلى وضعية مالية غير مستقرة و بغرض الخروج من هذه الوضعية وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجي إلى معدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989 متبعتها في ذلك نموذج (ماكينون ، فراي وشو) المطبق على بعض الدول النامية ومنها كوريا الجنوبية ، المكسيك ، مصر و الأردنالخ ومن ثم فإن الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الماييلي :

- ✓ رفع تعبئة مستوى المدخرات لمختلف القطاعات بغية توفير التمويل اللازم للاستثمارات
- ✓ ترشيد القروض على اختلاف أنواعها وأجلها
- ✓ رفع إنتاجية رأس المال بانتقاء أكفاء الاستثمارات بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي
- ✓ رفع أسعار الفائدة الاسمية من شأنها أن تحد من ارتفاع التضخم و تسمح بسيادة أسعار الفائدة حقيقية موجبة ومن ثم عوائد حقيقية موجبة للمدخرين (بلعروز ، 2004-2005 ، ص 286-287) .

تحقيقاً لهذه الأهداف قامت السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض حيث ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة إلى نسبة 7 % من سنة 1986 إلى 1989 وهكذا أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات وفي شهر ماي سنة 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع سعرها الاسمي كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من ظرف البنوك حيث عمدت السلطات النقدية الجزائرية إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية بين مختلف القطاعات النشاطات الاقتصادية إلى جانب التفريق التقليدي بين فترات تحصيل القروض .

1-1-3/ - : مرحلة سيادة أسعار الفائدة حقيقية موجبة (1990 الى يومنا) : منذ صدور قانون القرض و النقد سنة 1990 الذي أعاد للسياسة النقدية سلطتها والبنك المركزي دوره في إدارة كل من النقد والقرض بما يسمح بتحقيق الأهداف التوسعية أو الأهداف الانكماشية ومع الاتفاقيات الاستعداد الائتماني 1989 -1991 و اتفاقات القرض الموسع في إطار برنامج التعديل الهيكلي الممتد على المدى المتوسط من 1994-1998 تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989 التي ارتفعت بين أكتوبر 1991 وأفريل 1994 ون 12 % إلى 16 % لتصل إلى 18.5 % بين أفريل 1994 وديسمبر 1996 مسجلة بذلك أقصى ارتفاع لها .

أما أسعار الفائدة على القروض فانقلبت في المجال 15 % - 20 % خلال الفترة أكتوبر 1991 وأفريل 1994 ، لتستمر في الارتفاع حتى المجال 18 % - 23.5 % خلال فترة أفريل

1994 وديسمبر 1996 ، ولما كانت خلال الفترة أسعار الفائدة بالقيم الحقيقية سالبة ، اتخذت الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعم من قبل المؤسسات النقد الدولية (بن عزة ، 2017 ، ص.185)، إجراءات إضافية ابتداء من افريل ، وهذا ما يدل على نجاح الإصلاحات الهيكلية على السياسة النقدية . ويرجع تكوين المعدلات السالبة إلى تصاعد الموجة التضخمية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الفائدة الاسمية ، حيث تزايد التضخم من 17.88 % في عام 1990 إلى 31.68 % في 1992 أما الفترة (1997 – 2003) شهدت هذه الفترة بداية تراجع في معدلات التضخم بفضل سياسة إدارة الطلب الأكثر تشددا، و معها بدأت أسعار الفائدة الحقيقية تأخذ الإشارة الموجبة، ولأول مرة منذ بداية 1997، والتي بلغت فيها الذروة بنحو 11 % وإلى غاية سنة 2003 بوصولها إلى نحو 0.9 % وهذا يفترض به أن ينعكس إيجابا على سياسة الادخار و الاستثمار و أداء المؤسسات البنكية بصفة عامة ، ذلك أنه يسمح للمدخرين بالحصول على عوائد موجبة مما يزيد من حجم الادخار .

أما في الفترة (2004 – 2017) في هذه الفترة عرفت معدلات الفائدة الحقيقية قيما سالبا و في اتجاه خطير، حيث انتقلت من 0.33 - % سنة 2004 إلى 1.2 - % سنة 2013 وبلغ متوسط الفترة نحو 2.19 - % و ذلك يعود إلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها البنوك على زبائنها ، والتي انحدرت من حوالي 3.5 % سنة 2004 إلى حوالي 1.75 % سنة 2014 و مما زاد من انخفاضها، ارتفاع معدلات التضخم التي يترتب عليها أن تصبح أسعار الفائدة الاسمية المنخفضة أصلا و أسعار الفائدة حقيقية سالبة.

1-2/-: تأثير تغير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017):

سنقوم بتحليل تأثير تغير سعر الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باعتباره مؤشرا يمكن الاعتماد عليه لقياس النمو الاقتصادي في الجزائر

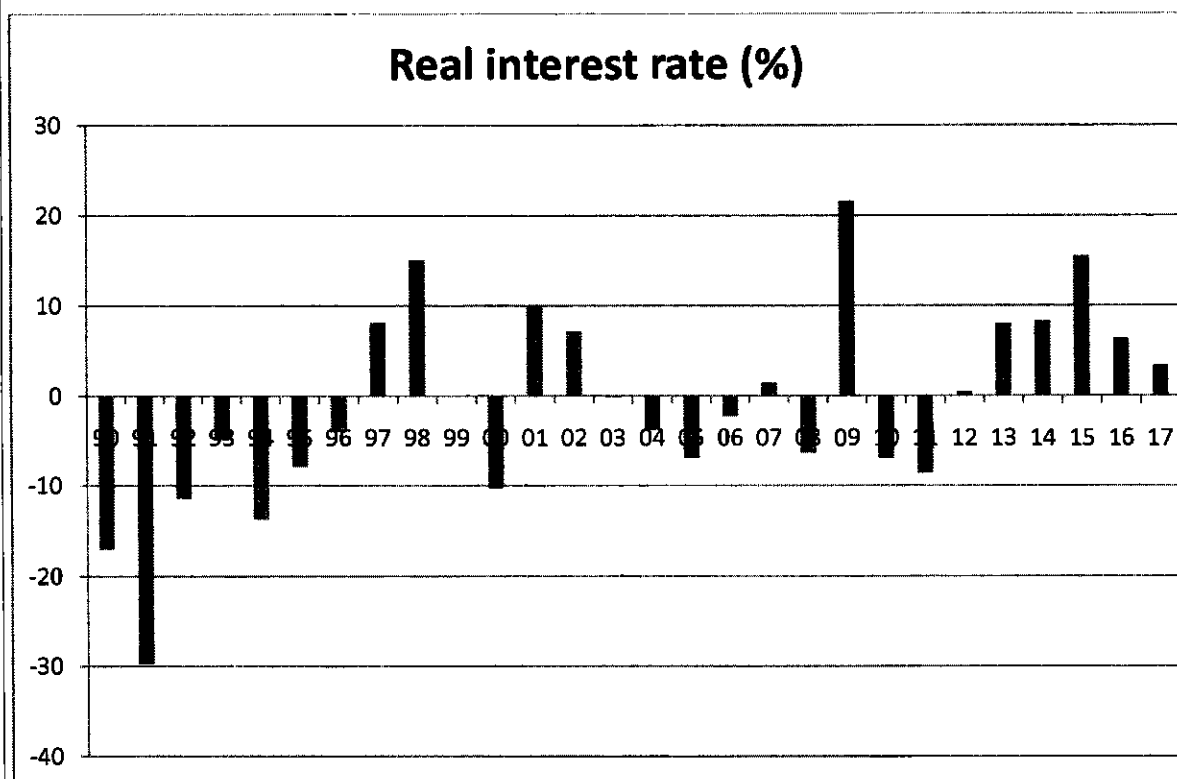
➤ تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)

جدول رقم (3-1): يوضح تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

المسنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03
سعر الفائدة	-17.1	-29.8	-11.4	-5	-13.8	-8	-4	8.1	15.1	-0.1	-10.3	10.02	7.2	-0.19
المسنوات	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17
سعر الفائدة	-3.8	-7	-2.3	1.5	-6.4	21.6	-7	-8.7	0.5	8.1	8.3	15.5	6.4	3.4

المصدر: (WDI ، 2019)

الشكل التالي يمثل تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: من إعدادنا باعتماد على (WDI ، 2019)

من خلال الشكل نلاحظ أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالبا خلال سنوات 1990 إلى غاية 1996 وذلك بـ -17.1 % ، -29.8 % ، -11.4 % ، -5 % ، -13.8 % ، -8 % و -4 % على التوالي عاد ليرتفع سنتين 1997 و 1998 ليبلغ 8.1 % و 15.1 % ثم عاد لينخفض مرة أخرى سنة 1999 فبلغ -0.1 % وفي سنة 2000 انخفض لبلغ -10.3 % وفي سنة 2001 شهد ارتفاع حيث بلغ 10.02

% وكذلك في سنة 2002 ليعود للانخفاض سنوات 2003 - 2004 - 2005 - 2006 حيث بلغت على التوالي : -0.19 % ، -3.8 % ، -7 % ، -2.3 % على التوالي ليعود ليرتفع ارتفاع طبيعي سنة 2007 بـ 1.5 % ثم عاد لينخفض مرة أخرى سنة 2008 فبلغ -6.7 % وفي سنة 2009 شهد ارتفاع غير مسبوق حيث بلغ 21.6 % ليعود للانخفاض مرة أخرى سنتي 2010 و 2011 حيث بلغ على التوالي -7 % و 8.7 % ، ثم عاد ليرتفع خلال السنوات 2012 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016 و 2017 فبلغ على التوالي 0.5 % ، 8.1 % ، 8.3 % ، 15.5 % ، 6.4 % و 3.4 % .

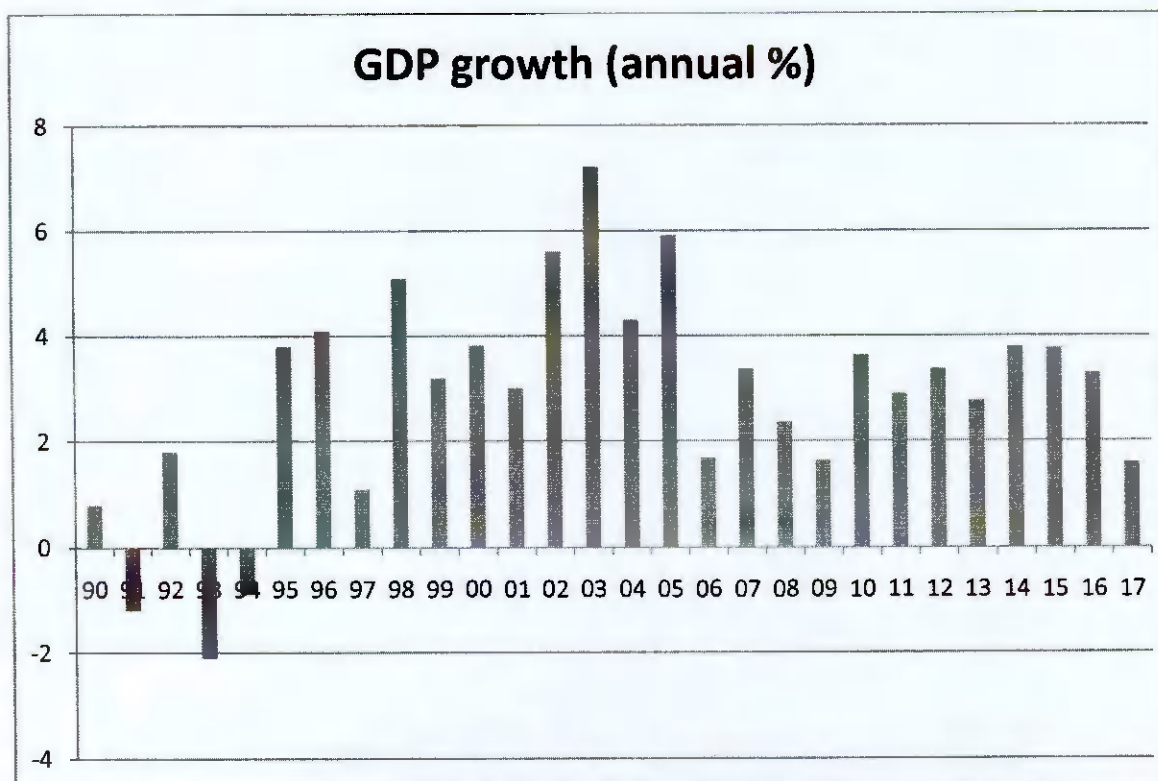
➤ تطور معدلات GDP في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017)

جدول رقم (2-3): يوضح تطور معدلات GDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03
نمو اق	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	3.8	3	5.6	7.2
السنوات	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17
نمو اق	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.3	1.6

المصدر: (WDI ، 2019)

الشكل التالي يوضح تطور معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترات (1990 - 2017)



المصدر: من إعدادنا باعتماد (WDI ، 2019)

عرف الناتج المحلي الإجمالي نمو سالباً كما هو موضح في الشكل خلال السنوات 1991 - 1993 - 1994 وذلك بـ 1.2 % ، 2.1 % ، 0.9 % على التوالي عرفت سنوات 1990 - 1992 - 1995 و 1996 ارتفاع معدل النمو 0.8 % ، 1.8 % ، 3.8 % ، 4.1 % على التوالي لينخفض سنة 1997 إلى 1.1 % وفي سنة 1998 ارتفع معدل النمو إلى 5.1 % خلال الفترة 2000 - 2003 بدأ معدل الناتج المحلي ينمو بانتظام وبصفة مستمرة و ارتفع معدل النمو من 2.6 % سنة 2001 إلى 6.9 % سنة 2003 ليستقر بعد ذلك عند 5 % ما بين 2004 و 2005 أما في سنة 2006 سجل نمو بمعدل 1.7 % أما سنة 2007 فقد زاد معدل النمو و بلغ 3.4 % أما خلال سنتي 2008 و 2009 فقد شهد نمو بمعدل 2.4 % و 1.6 % على التوالي أما سنة 2010 فقد بلغ معدل النمو 3.6 % وخلال سنة 2011 بلغ معدل 2.8 % وفي سنة 2012 بلغ معدل 3.3 % ثم في سنة 2013 سجل نمو بمعدل 2.8 % أما في سنتي 2014 - 2015 فقد بدأ معدل الناتج المحلي ينمو بانتظام و بصفة مستمرة فقد سجل نمو مرتفعاً مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ 3.8 %، أما سنة 2016 فقد بلغ معدل النمو 3.3 % وخلال سنة 2017 انخفض معدل النمو ليصل إلى 1.6 % .

3/- : الدراسات السابقة :

- دراسة أكرم الحراني 2005 بعنوان مدى فعالية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا . استعرضت هذه الدراسة مفهوم وتطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية مع بيان أهداف السياسة الحالية والنقدية في القطر العربي السوري وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار تخفيض الفوائد كان صحيحاً من الناحية الاقتصادية كتوجه عام لكنه يحتاج إلى أدوات وظروف مساندة حتى يعطي ثماره ووجهت الدراسة مجموعة من الملاحظات على قرار التخفيض تصب في مجملها على عدم فعالية قرار تخفيض أسعار الفائدة في تحقيق الأهداف المرجوة من وراءه وانتهت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات وتتمثل في إعادة رسملة المصاريف الحكومية بشكل يدعم السيولة ، إعادة النظر بأسعار الفائدة التمايزية بالإضافة إلى رفع العائد على الودائع بالقطع الأجنبي بحيث يتساوى مع معدلات المماثلة في الأسواق المجاورة بهدف جذب المدخرات المهاجرة وتشجيع الاستثمار .
- دراسة مخلوفي عبد السلام و عرابي مصطفى ، أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر استراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر 2011 ، دراسة تحليلية و وصفية كان الهدف من

الدراسة هو نفي المبررات والحجج التي توجي لاعتماد سعر الفائدة كمكافأة مضمونة لرأس المال فتوصلا في دراستهم إلى أن سعر الفائدة يؤثر على القطاع المصرفي من خلال ارتفاع حجم القروض المالية المخاطر بسبب توجه البنوك لإقراض المشاريع عالية المخاطر ، وكذلك يعتبر سعر الفائدة أهم أداة لوقوع الدول النامية في فخ المديونية ، الربح وليس الفائدة هو المحرك الأساسي لديناميكية الإنتاج و النمو في الاقتصاديات الرأسمالية بل غيرها من الاقتصاديات إن الفائدة رديئة ومظلة في تخصيص الموارد ، فحرم المجتمع من مشروعات ضرورية وتعيق الحركة التنموية فيه وكلها تشير إلى أنها تؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي

- دراسة بلعزوز بن علي أثر سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر 204 - 2005 قام بدراسة وقدم أهم الدول التي أسبقت التحرير التدريجي لسعر الفائدة كاندونيسيا والكويتا الجنوبية والأردن والتي اتبعت التحرير السريع لسعر الفائدة كمصر والشيلي . انتهت الدراسة إلى النتائج التالية أن الدول التي اتبعت التحرير التدريجي كانت أحسن وضع من تلك التي اتبعت التحرير السريع تفاوت مدى تطابق نظرية (ماكينون ، فراي وشو) لأوضاع بعض الدول محل التجربة حيث كان التأثير محدودا إذا لم يكن له انعكاسات سلبية كما حدث لتجربة الأردن والشيلي . ويمكن القول بصفة عامة أن الدول النامية التي نجحت هي تلك الدول التي استطاعت تثبيت أسعار الصرف الفعلية (التحكم في التضخم) مع محافظتها على العوائد الحقيقية الايجابية على الودائع (سعر الفائدة الحقيقي الموجب) على نحو معقول في ظل مناخ السوق الحرة لرأسمال .

- دراسة نوري مريم و براس صبرينة (2016-2017) بعنوان أثر تغيرات أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري ، دراسة حالة الجزائر (1990-2015) كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه أسعار الفائدة في الاقتصاد الوطني فتوصلا في دراستهم إلى أن سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية التي تتمتع بالمرونة الأزمة وهي قليلة الفعلية في تأثير على النشاط الاقتصادي ، سيطرة القطاع العام في الجهاز المصرفي وهذا ما يؤدي إلى انعدام المنافسة ، لا توجد علاقة سببية تتجه من تغيرات أسعار الفائدة نحو النمو الاقتصادي توجد علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي الإجمالي نحو تغيرات الفائدة أي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة .

4/ - : الدراسة القياسية:

اعتمادا على ما قدم في الفصلين السابقين سنعرض في هذا الفصل. دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

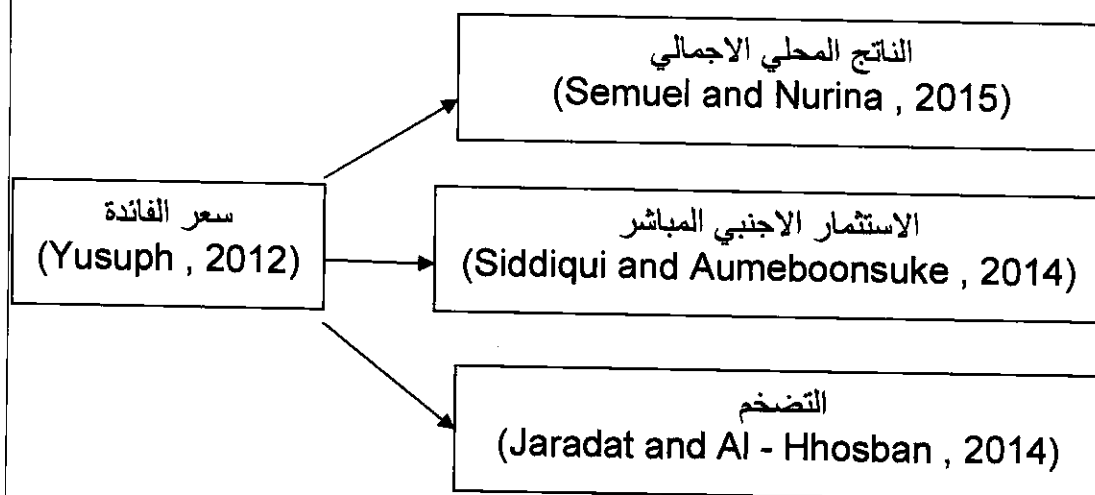
1/ - : عرض نموذج الدراسة :

أول خطوة يجب القيام بها هي تحديد متغيرات الدراسة وذلك اعتمادا على نتائج الفصل النظري وتحليل واقع المتغيرات الدراسة في الجزائر في الفصل التحليلي معتمدين في ذلك على القياس الكمي بين مختلف العلاقات الاقتصادية بغيت تبسيط الواقع من خلال بناء نماذج اقتصادية لا تحتوي فقط على جميع تفاصيل الظاهرة ، فحسب بل تتضمن العلاقة الأساسية للمحددات تلك الظواهر مبرزين في ذلك صيغة العلاقة التي تربط بينهم وما يحدث من تفاعلات باستخدام نموذج الانحدار الخطي بإتباع طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج المناسب في ذلك وتحليل وتعليل المخرجات .

1-1 - : تعريف وبناء معطيات الدراسة (تحديد متغيرات)

يوجد العديد من النماذج التي قد تم استخدامها في الدراسات و التي تناولت هذا الموضوع أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي وفي هذه الدراسة سوف يتم الارتكاز على دراسة (Harswari and Hamza , 2017)، حيث قام بتحليل الارتباط وتحليل الانحدار باستخدام برنامج EVIEWS 10 تم إجراء هذا البحث في 20 دولة في آسيا خلال الفترة 2006 – 2015 المجتمع المستهدف لهذا البحث هو 48 دولة بينما تم اختيار العينة من 20 وتم استخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، التضخم و سعر الفائدة وذلك لرصد أثر سعر الفائدة على التنمية الاقتصادية في الدول الآسيوية .

الشكل رقم (3-3) : علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية



المصدر : (Harswari and Hamza , 2017)

1-1-1 / - : الناتج المحلي الإجمالي : يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية ، أي الموجهة للبيع ، بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير سوقية التي توفرها الحكومات مجاناً و التي أنتجت داخل حدود المنطقة الجغرافية . حيث تم الحصول على قيم هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي خلال الفترة 1990 – 2017

1-1-2 / - : الاستثمار الأجنبي المباشر: هو تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة، في مؤسسة تمارس نشاطها داخل التراب دولة أخرى . حيث تم الحصول على قيم هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي خلال الفترة 1990 – 2017 على شكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

1-1-3 / - : سعر الفائدة: هو عبارة عن تكلفة رأس المال أو الائتمان خلال سنة، وهذا السعر ديناً حسب نسبة المثوية من نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال حيث تم الحصول على قيم هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي خلال الفترة 1990 – 2017

1-1-4 / - : معدل التضخم : يعرف بأنه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار ، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة ، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية حيث تم الحصول على قيم هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي خلال الفترة 1990 – 2017 .

2 / - : الصيغة القياسية للنموذج :

تم تحديد النموذج المستخدم لهذه الدراسة البحثية على النحو التالي :

$$GDP = F(INT, INF, FDI)$$

و بالتالي يمكننا التعبير عن الشكل القياسي للنموذج على النحو التالي :

$$GDP_t = B_0 + B_1 INT + B_2 INF + B_3 FDI + U_t$$

حيث:

$B_0 - B_1 - B_2 - B_3$ تمثل معاملات النموذج

U_t : تمثل المتغير العشوائي

t: تمثل عدد المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الدراسة من 1990 إلى 2017

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

INT: سعر الفائدة

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

INF: التضخم

يلاحظ أن النموذج القياسي ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ U_t الذي ينوب عن بغض التغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن يصعب قياسها بالإضافة إلى مؤشر t مؤشر الزمن تم إجراء قدر كبير من الدراسات التي توضح أهمية أسعار الفائدة : نتيجة من دراسة (Idok et al 2012) , يخلص إلى أن سعر الفائدة كان ضئيلا في تأثير على الناتج المحلي الإجمالي (Hatane and Stephanie , 2015) قد وجد بأن هناك علاقة سلبية كبيرة بين سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي . حسب (Uwubanmwun and Ajao , 2012) لسعر الفائدة بأنه هناك تأثير ايجابي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن (Faroh and Shen , 2015) جاء على خلاف ذلك وتوصل إلى أن ارتفاع في معدل الفائدة لا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بينما هناك علاقة سلبية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر التي أعرب عنها (Siddiqui and Aumeboonsuke , 2014) و وفقا (Mahdi and Masood , 2011) فإن معدل الفائدة على المدى الطويل له علاقة مع معدل التضخم و صرح (Jaradat and Al - Hhosban , 2014) بأن التضخم له تأثير ايجابي مع سعر الفائدة وأن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه فيما بينها .

2-1/ - : الفرضيات :

- H_1 : هناك تأثير ايجابي لسعر الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي
- H_2 : هناك تأثير ايجابي لسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر
- H_3 : هناك تأثير ايجابي لسعر الفائدة على التضخم

2-3/ - : المنهجية :

سنتناول في هذه الدراسة تقييم تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990 - 2017 بحيث يتم تحليل البيانات و تفسيرها و اختبارها من أجل تسهيل استنتاج. و الأداة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة هي تقنية الانحدار الخطي و لتحليل الارتباط نعتمد على الحزمة الإحصائية EVIEWS10 لدراسة تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر

2-4/ - : تحليل الانحدار : لدراسة الارتباط بين كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي نعتمد على معايير عدة منها ، معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرين ولدينا قيم المتغيرات المطلوبة خلال السنوات 1990 - 2017 التي تمثل فترة الدراسة التي نعتمد عليها ضمن بحثنا .

2-4-1/ النموذج الأول: دراسة نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مع سعر الفائدة كمتغير مستقل. بعد أن تم تحديد المتغير المفسر للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتوجب في هذه المرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج وهو مبين كما يلي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 INT + U_t$$

حيث: B_0 و B_1 معلمات النموذج

U_t : تمثل المتغير العشوائي

t : تمثل عدد المشاهدات

GDP : يمثل الناتج المحلي الاجمالي

INT : يمثل سعر الفائدة

2-4-2/- النموذج الثاني: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع مع سعر الفائدة كمتغير مستقل. بعد التمكن من تحديد سعر الفائدة كمتغير مستقل في الجزائر يستوجب في هذه المرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج وهو مبين كما يلي :

$$FDI = B_0 + B_1 INT + U_t$$

حيث : B_0 و B_1 معلمات النموذج

U_t : تمثل المتغير العشوائي

FDI : يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر

INT : يمثل سعر الفائدة

2-4-3/ - النموذج الثالث: دراسة التضخم كمتغير تابع مع سعر الفائدة كمتغير مستقل. بعد التمكن من تحديد سعر الفائدة كمتغير مستقل في الجزائر يستوجب في هذه المرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج وهو مبين كما يلي:

$$INF = B_0 + B_1 INT + U_t$$

حيث : B_0 و B_1 معلمات النموذج

U_t : تمثل المتغير العشوائي

INF : يمثل التضخم

INT : يمثل سعر الفائدة

2-5/ - : تقدير النماذج القياسية و دراستها إحصائيا و اقتصاديا:

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي للنماذج الثلاثة تأتي مرحلة القياس و تتمثل في تقدير المعلمات للنموذج و تم الاعتماد في عملية التقدير على البيانات الفعلية تتعلق بمتغيرات النموذج ولقد تم جمع البيانات و المتعلقة بكل متغير في الجزائر من بيانات البنك العالمي (WDI ، 2019)

2-5-1 / - : دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة :

لوصف بيانات الدراسة يتم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصائية والتي تتلخص في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-4) : دراسة إحصائية

	GDP	INF	FDI	INT
Mean	2.847123	9.215658	0.056909	-1.031726
Median	3.250001	4.821519	0.020996	-1.253397
Maximum	7.201872	31.66966	0.296513	21.60764
Minimum	-2.100001	0.339163	-0.129555	-29.77373
Std. Dev.	2.087839	9.619396	0.092742	10.97838
Observations	28	28	28	28

المصدر : مخرجات 10 EViews

الجدول (3-4) يبين ملخص إحصائي وصفي لمتغيرات الدراسة، حيث أن عدد المشاهدات حدد بـ: 28 مشاهدة لكل متغير و المتوسط الحسابي فقد كان أكبر قيمة لمتغير التضخم بـ : 9.215683 % ثم يليه الناتج المحلي الإجمالي بـ : 2.847123 % أما متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر فقد قدر بـ : 0.056909 % و متوسط سعر الفائدة يساوي (- 1.031726).

و الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة هي : 2.087839 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و 9.619396 بالنسبة لتضخم و 0.092742 بالنسبة للاستثمار أجنبي مباشر. أخيرا فان الانحراف المعياري لسعر الفائدة يساوي 10.97838 .

4-5-2/ - تقدير معاملات النموذج :

يتوقف اختيار الشكل المناسب للنموذج ما إذا كان خطي أو غير خطي على انتشار البيانات التقاطعية وتقدير معاملات النموذج ولقد تم اعتماد أسلوب الانحدار البسيط في عملية تقدير معاملات النموذج

1/ - : نتائج الاختبار للنموذج الأول : نتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق رقم (02)

ومن شكل معادلة الانحدار تكون كالتالي :

$$GDP = 2.9197495233 + 0.0703934493969 * INT$$

الجدول رقم : (3-5) نتائج اختبار النموذج الأول

T - statistic B0	T - statistic B1	DW	
7.781248	2.031688	1.514221	
R-Squared	Adjusted R-squ	Prob (F)	F- statistic
0.137008	0.103816	0.052522	4.127754

أولاً: اختبار Student (اختبار معاملات الانحدار) عند درجة معنوية 5 %

وفق لإحصائية Student تم اختبار معنوية معالم النموذج المقدر من خلال قبول إحدى الفرضيتين التاليتين ورفض الأخرى لكل معلمة على حدا.

فرضية العدم : $H_0 : B_1 = 0$

فرضية البديلة : $H_1 : B_1 \neq 0$

H_0 : المعلمة غير معنوية إحصائياً

H_1 : المعلمة معنوية إحصائياً

إذا كان : $t_{cal} > t_{tab}$ نرفض H_0 أو إذا كان : $t_{cal} < t_{tab}$ نقبل H_0

بما أن : $(Prob_{B1} = 0.05 = 0.05)$ نرفض H_0 و نقبل H_1

بما أن : $(Prob_{B0} = 0.0000 < 0.05)$ نرفض H_0 و نقبل H_1

و بالتالي B_0 و B_1 لديهما معنوية إحصائية

- من خلال النموذج المقدر، تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر كما يلي :

بالنسبة للمعلمة سعر الفائدة نلاحظ أن إشارتها موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النتائج

المحلي الإجمالي) والمتغير المفسر (سعر الفائدة) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر و منطق

النظرية الاقتصادية ، حيث أنه إذا زاد سعر الفائدة بوحدة واحدة فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي يتغير ب: 0.07. وحدة إذن المعلمة B_1 تتطابق والنظرية الاقتصادية . ويرجع إلى القيمة (Durbin Watson) والمقدرة ب 1.514221 مما يعادل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين القيم المدروسة .

وبما أن قيمة (Durbin Watson) (1.514221) أكبر من R^2 (0.13) نقول أنه لا يوجد ترابط أخطاء ومنه الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

ثانيا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال معامل التحديد وكذلك اختبار فيشر كما يلي :
معامل التحديد R^2 :

لدينا قيمة التحديد R^2 (0.13) بحيث أن المتغير المفسر يتحكم ب : 13 % من المتغيرات التي تحدث في النتائج المحلي الإجمالي ، مما يدل على وجود ارتباط ضعيف جدا بينه وبين المتغيرات المفسرة
2 / - : نتائج الاختبار النموذج الثاني : نتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق رقم (03)

ومن شكل معادلة الانحدار تكون كالتالي :

$$FDI = 0.055914 - 0.000964 * INT$$

الجدول رقم : (3-6) نتائج اختبار النموذج الثاني

T – statistic B_0	T – statistic B_1	DW	
3.136864	- 0.585877	1.403576	
R-Squared	Adjusted R-squ	Prob (F)	F– statistic
0.013030	- 0.024930	0.563010	0.343252

أولا : اختبار Student (اختبار معلمات الانحدار) عند درجة معنوية 5 %

بما أن : $(Prob_{B1} = 0.5630 > 0.05)$ نقبل H_0 ونرفض H_1

بما أن : $(Prob_{B0} = 0.0042 < 0.05)$ نقبل H_1 ونرفض H_0

وبالتالي B_1 ليس لديها معنوية احصائية

- من خلال النموذج المقدر ، نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستثمار

الأجنبي المباشر) و المتغير المستقل (سعر الفائدة) و هذه النتيجة مخالفة لمنطق النظرية

الاقتصادية. لذلك يتم رفض الفرضية H_2

3/- : نتائج الاختبار للنموذج الثالث : نتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق رقم (04) ومن شكل معادلة الانحدار تكون كالتالي :

$$INF = 8.707674 - 0.492362 * INT$$

الجدول رقم : (3-7) نتائج اختبار النموذج الثالث

T - statistic B0	T - statistic B1	DW	
5.656564	- 3.463829	0.857418	
R-Squared	Adjusted R-squ	Prob (F)	F- statistic
0.315755	0.289438	0.001859	11.99811

أولاً: اختبار Student (اختبار معلمات الانحدار) عند درجة معنوية 5 %

بما أن : $(Prob_{B0} = 0.0000 < 0.05)$ نرفض H_0 و نقبل H_1

بما أن : $(Prob_{B1} = 0.0019 < 0.05)$ نرفض H_0 و نقبل H_1

و بالتالي B_0 و B_1 لديهما معنوية احصائية

- من خلال النموذج المقدر، تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر كما يلي :

بالنسبة للمعلمة سعر الفائدة B_1 نلاحظ أن إشارتها سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (التضخم) والمتغير المفسر (سعر الفائدة) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية ، حيث أنه إذا زاد سعر الفائدة بوحدة واحدة فإن حجم التضخم سينخفض بـ: 0.492362 . وحدة إذن المعلمة B_1 تتطابق والنظرية الاقتصادية .

يبين اختبار (Durbin Watson) وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي حيث في هذا النموذج المقدر قيمة

$DW = 0.857418$ أي هناك ارتباط ذاتي موجب.

وبما أن قيمة (Durbin Watson) (0.857418) أكبر من R^2 (0.31) نقول أنه لا يوجد ترابط

أخطاء ومنه الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

ثانيا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال معامل التحديد وكذلك اختبار فيشر كما يلي:

معامل التحديد R^2 :

لدينا قيمة التحديد R^2 (0.31) بحيث أن المتغير المفسر يتحكم بـ : 31 % من المتغيرات التي تحدث في النتائج التضخم ، مما يدل على وجود ارتباط شبه ضعيف بينه وبين المتغيرات المفسرة أما النسبة الباقية 69% فستفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وتتضمنه في حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (3-8) : ملخص نتيجة اختبار الفرضيات:

التفسير	النتيجة	الاحتمال	الفرضيات
نعم : يوجد تأثير ولكن ضعيف جدا	مقبول	0.05	سعر الفائدة لديه تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي
لا يوجد تأثير لأن $0.5630 > 0.05$	مرفوض	0.56	سعر الفائدة لديه تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر
نعم : يوجد تأثير	مقبول	0.0019	سعر الفائدة لديه تأثير ايجابي على التضخم

من خلال هذه الدراسة نبحث في تحديد التأثير لسعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم) باعتماد على أسلوب تحليل الانحدار لإيجاد التأثير بين المتغير المستقل و المتغير التابع. في نهاية البحث تبين أن سعر الفائدة لديه تأثير على الناتج المحلي الإجمالي و العكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن سعر الفائدة لديه تأثير كبير على التضخم ، يمكن أن نستنتج أن هناك دليل على أن سعر الفائدة سيؤثر بشكل مباشر إما بالزيادة أو نقصان في النمو الناتج المحلي الإجمالي و التضخم ومن ناحية أخرى سعر الفائدة لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

خاتمة:

على ضوء ما سبق ذكره نخلص إلى أن أسعار الفائدة في الجزائر عرفت تطورا و ارتبطت ارتباطا وثيقا بمراحل الإصلاحات الاقتصادية ، فالمرحلة الأولى تميزت بسيادة أسعار فائدة ثابتة ، حيث كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا دون اعتبار لندرة و تكاليف رأس المال أو لمردودية الأموال المقرضة مما أدى إلى إهمال دورها في إيجاد التوازن بين عرض و طلب رؤوس الأموال ما أدى إلى غياب دورها في النمو الاقتصادي فكانت هناك متغيرات أخرى تؤثر فيه و أهمها عائدات المحروقات ، تلتها مرحلة التحرير التدريجي حيث لعبت أسعار الفائدة دورا مهما في رفع مستوى تعبئة المدخرات و ترشيد الإقراض وكذا رفع إنتاجية رأس المال وصولا إلى مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة الأمر الذي كان له انعكاس على سياسة الادخار و الاستثمار و أداء المؤسسات البنكية بصفة عامة . ويهدف التوصل إلى معرفة مدى تأثير النمو الاقتصادي في الجزائر بتغيرات سعر الفائدة .

حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية باعتماد على دراسة Harswari and Hamza باستخدام نموذج الانحدار لتحليل الارتباط و لإيجاد التأثير بين المتغيرات مختارة في هذه الدراسة تبين أن سعر الفائدة له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وليس لديه تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الحمد لله

الخاتمة العامة

من خلال بحثنا هذا حاولنا أن نتوصل إلى إيجاد علاقة بين سعر الفائدة و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 - 2017.

وقبل الوصول إلى ذلك ونظرا للدور الذي تلعبه أسعار الفائدة في تحريك أو تعطيل العجلة الاقتصادية (ارتفاع أو انخفاض مستويات النمو الاقتصادي). حاولنا إعطاء الإطار المفاهيمي و النظري لكل من سعر الفائدة و النمو الاقتصادي، وعرض أهم التطورات التي عرفها كل من سعر الفائدة و النمو الاقتصادي في الجزائر، وبعدها الدراسة القياسية.

فكانت دراستنا كما يلي :

تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسعر الفائدة وحاولنا إظهار أهم الاختلافات بين المفكرين الاقتصاديين ، بدءا من النظرية التقليدية التي اعتبرت سعر الفائدة وسيلة لإحلال التوازن بين الادخار و الاستثمار وجاءت النظرية الكينزية التي اعتبرت سعر الفائدة ظاهرة نقدية و أدخل مصطلح جديد وهو تفضيل السيولة لدى الأفراد وتلتها المدرسة التقليدية المعاصرة حيث شملت جميع مصادر الائتمان و الطلب عليها على عكس النظرية الكينزية التي اقتصر على عرض النقود و الطلب عليها فقط حاولت النظرية المعاصرة المتمثلة في مدرسة شيكاغو الجمع بين التحليل الكلاسيكي و الكينزي وأصبحت هذه المدرسة دليل علمي في توجيه السياسات الاقتصادية من خلال إجراءات تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي . أما بعد تم تطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي في البحث عن محددات النمو ، وديمومته على المدى الطويل ، ومرت نظرية النمو الاقتصادي بمرحلتين : الأولى اتسمت بتحليل النظري للنمو الاقتصادي دون البحث عن العلاقة بين العوامل والنمو الاقتصادي بشكل كمي ، وفي المرحلة الثانية بدأت نظريات النمو الاقتصادي استخدام الرياضيات و النماذج القياسية نتيجة توفير بيانات دقيقة لمختلف الدول وأولى هذه النظريات نموذج Solow الذي بحث في أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الفقيرة و الدول الغنية ، حيث توصل Solow إلى نتيجة مفادها كلما امتلكت دولة تراكم رأسمالي و تطور تقني ونمو سكاني ضعيف ساعدها ذلك على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن ثم يمكن للدول الفقيرة اللحاق بالدول الغنية ، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث ازدادت الدول الغنية تطورا و أصبحت الفجوة كبيرة بين الدول الغنية و الفقيرة . وبعدها جاءت نماذج النمو الداخلي لتعالج النقص التي ظهرت في نموذج Solow و أولت أهمية كبيرة للبحث والتطوير و السياسات الاقتصادية ، الابتكارات و الاختراعات الجديدة و زيادة الاهتمام بتكوين و التدريب واعتبرتهم من أبرز محددات النمو الاقتصادي .

أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى أهم التطورات التي عرفتتها كل من أسعار الفائدة و النمو الاقتصادي في الجزائر، و لتحديد الأثر بين هذين متغيرين قمنا بدراسة قياسية.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو مرتبط بالجانب التطبيقي ، ثم بعد ذلك لابد إلى الإشارة إلى جملة من الاقتراحات التي تأتي على أساس النتائج المتوصل إليها ، وأفاق الدراسة .

نتائج الدراسة :

- إن سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية لا تتمتع بالمرونة اللازمة وهي قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي بالجزائر، لأنها لازالت تحدد من طرف البنك المركزي بطريقة غير مباشرة.
 - لا يوجد أثر لسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
 - تأثر أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي تأثيرا ضعيفا، وذلك نائج عن القروض معظمها موجهة إلى الاستثمارات الغير الإنتاجية
 - إن دور سعر الفائدة كان ومازال يشكل أعقد المسائل في الفكر المالي و النقدي ، و أنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة و التحليل من أجل الوصول إلى تحديد واضح لطبيعته و آثاره
- ومن بين التوصيات والاقتراحات:
- ترشيد القروض المقدمة من طرف البنوك وتتبعها، ومعرفة فيما يتم استغلالها ومراقبتها، حبذا لو تم إجبار توجيهها إلى استثمارات الإنتاجية و مراقبتها.
 - التحرير الفعلي لأسعار الفائدة مما يجعلها تحظى بالمرونة اللازمة بحيث تصبح خاضعة لقانون السوق
 - إعطاء فرصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجهاز المصرفي من أجل تقوية روح المنافسة في إطار الشفافية و الإفصاح.
 - العمل على تحسين كفاءة الجهاز الإنتاجي من خلال تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية الإنتاجية وضمان التمويل اللازم لها .
 - العمل على توفير مناخ استثماري ملائم
 - التفكير في إيجاد البديل لقطاع المحروقات يسمح بتفادي سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ، ذلك لأن قطاع المحروقات له حصة الأسد في تطور معدلات النمو لأن الاقتصاد الجزائري لازال ريعي .

- أفاق الدراسة: من خلال هذه الدراسة تتجلى لنا أفق في للبحث في هذا الموضوع كالبحث في:
- ✓ أثر سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال ومن ثم على توازنات الاقتصادية الخارجية
 - ✓ مقارنة لأثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي بين مختلف الدول
 - ✓ سياسة تحرير سعر الفائدة و أثارها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الله الحق

t	intérêt réel (%)	Croissance du PIB (% annuel)	Inflation (% annuel)	Investissements étrangers directs (% du PIB)
1990	-17.08864359	0.80000058	16.65253439	0.00755709
1991	-29.77373026	-1.200000584	25.88638693	0.110006668
1992	-11.42176521	1.800002301	31.66966191	2.08319E-06
1993	-4.950013765	-2.100000759	20.54032612	2.00214E-06
1994	-13.7470076	-0.899996549	29.04765612	2.35059E-06
1995	-7.902165939	3.79999479	29.77962649	2.3944E-06
1996	-4.04920736	4.09999847	18.67907586	2.13031E-06
1997	8.136645381	1.099999938	5.733522754	2.07564E-06
1998	15.10400861	5.100003611	4.950161638	0.002075216
1999	-0.095910635	3.200001551	2.645511134	0.015624815
2000	-10.31738735	3.819678496	0.339163189	0.025004451
2001	10.02980227	3.008395466	4.225988349	0.016987941
2002	7.177710408	5.60932319	1.418301923	0.173712999
2003	-0.188163874	7.201872244	4.268953958	0.041259092
2004	-3.782656429	4.301624264	3.961800303	0.296513336
2005	-6.990217936	5.907791268	1.382446567	0.053295489
2006	-2.318630243	1.684488319	2.311499185	0.067505613
2007	1.481572937	3.372875154	3.678995747	0.10890101
2008	-6.376359454	2.360134861	4.858590628	0.185877827
2009	21.60764425	1.632243838	5.737060361	0.156272534
2010	-6.962093016	3.634145353	3.911061955	0.135994532
2011	-8.661054536	2.891865995	4.524211505	0.266933398
2012	0.482560424	3.374768651	8.891450911	-0.019823191
2013	8.066833009	2.767638867	3.25423911	-0.129555118
2014	8.314253738	3.789121212	2.916926921	-0.008685724
2015	15.52391906	3.763466958	4.784447007	0.06092465
2016	6.39215303	3.3	6.397694803	0.02906446
2017	3.419574434	1.600000001	5.59111591	-0.002014772

الملحق (01): معطيات الدراسة

المصدر: (WDI ، 2019)

الملحق (02): نتائج الاختبار للنموذج الأول

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT	0.070393	0.034648	2.031688	0.0525
C	2.919750	0.375229	7.781248	0.0000

R-squared	0.137008	Mean dependent var	2.847123
Adjusted R-squared	0.103816	S.D. dependent var	2.087839
S.E. of regression	1.976494	Akaike info criterion	4.269276
Sum squared resid	101.5698	Schwarz criterion	4.364433
Log likelihood	-57.76986	Hannan-Quinn criter.	4.298366
F-statistic	4.127754	Durbin-Watson stat	1.514221
Prob(F-statistic)	0.052522		

المصدر : مخرجات EVIEWS 10

الملحق (03): نتائج الاختبار النموذج الثاني

Dependent Variable: FDI

Method: Least Squares

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT	-0.000964	0.001646	-0.585877	0.5630
C	0.055914	0.017825	3.136864	0.0042
R-squared	0.013030	Mean dependent var		0.056909
Adjusted R-squared	-0.024930	S.D. dependent var		0.092742
S.E. of regression	0.093891	Akaike info criterion		-1.824619
Sum squared resid	0.229203	Schwarz criterion		-1.729462
Log likelihood	27.54467	Hannan-Quinn criter.		-1.795529
F-statistic	0.343252	Durbin-Watson stat		1.403576
Prob(F-statistic)	0.563010			

المصدر : مخرجات EVIEWS 10

الملحق (04): نتائج الاختبار للنموذج الثالث

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT	-0.492362	0.142144	-3.463829	0.0019
C	8.707674	1.539393	5.656564	0.0000
R-squared	0.315755	Mean dependent var	9.215658	
Adjusted R-squared	0.289438	S.D. dependent var	9.619396	
S.E. of regression	8.108652	Akaike info criterion	7.092490	
Sum squared resid	1709.506	Schwarz criterion	7.187647	
Log likelihood	-97.29485	Hannan-Quinn criter.	7.121580	
F-statistic	11.99811	Durbin-Watson stat	0.857418	
Prob(F-statistic)	0.001859			

المصدر : مخرجات EVIEWS 10

قائمة

المصادر

والمراسم

قائمة المراجع :

- ✓ اسماعيل.ع ، عريقات.ح (1999)، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، ط1، عمان .
- ✓ الافداحي. هـ (2009)، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية (مصر)
- ✓ الدخيل. م (2009)، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة - دراسة مقارنة-، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت (لبنان)
- ✓ الدباغ. أ ، الجمرد.أ (2002)،المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) .
- ✓ السريتي. ا، نجد. ع (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعة ، مصر
- ✓ العيسوي. ا (2003)، التنمية في عالم متغير ، ط2 ، دار الشروق ، القاهرة
- ✓ القرشي. م (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن
- ✓ بلعزوز. ب (2003-2004)، اثر سعر الفائدة على اقتصاد الدول النامية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر
- ✓ بن حمود.س (2006)دروس في الاقتصاد السياسي ، ط1 ، دار الملكية للطباعة و الإعلام ، الجزائر
- ✓ بن عزة. ج (2017)، سعر الفائدة الحقيقي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي ، 12(1) ، 177-190 .
- ✓ بويلوط. ب(2010-2011)، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر
- ✓ بوراس. ص ، نوري. م (2016-2017)، أثر تغيرات أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة شهادة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سعيدة
- ✓ حداد. أ، هلول. م (2005)، النقود والمصارف (مدخل تحليلي نظري)، ط1، دار وائل لنشر و التوزيع، الأردن.
- ✓ خلف. ف (2006)،الأسواق المالية والنقدية ، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان(الأردن).
- ✓ خليفة. م (2001)، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ، دار القاهرة ، مصر .

✓ زروخي. ص (2016-2017)، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية ، جامعة مسيلة .

✓ سامر. م (2014)، تقلبات أسعار الفائدة و أثارها في معدلات النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين سورية وتونس- ، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة حلب .

✓ سفاحلو. ح ، زناد. أ (2016-2017)، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف kaldor- داسة حالة الجزائر (1980-2015) ، مذكرة شهادة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة خميس مليانة .

✓ سكوري. س (2011-2012)، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان

✓ ضياء. م (1998)، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية .

✓ ضيف.أ (2014)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستقيم بالجزائر (1989-2012) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 .

✓ عطية.ا (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية ،دار الجامعة الجديدة لنشر ، الإسكندرية (مصر)

✓ عطية.ع (دون سنة النشر)، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعة ، الاسكندرية (مصر)

✓ عماروش. و ، مرسل. ف (2005-2006)، معدلات الفائدة وسيلة نقدية في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ليسانس غير منشورة في العلوم الاقتصادية / جامعة معسكر

✓ عوض. ف(1990)، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة ، بغداد

✓ فارس. ف، ساحل. م(2009)، الأزمة المالية الراهنة البدائل المالية المصرفية ، تفسير سعر الفائدة و العوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث ، الملتقى الدولي الثاني ، المركز الجامعي

خميس مليانة ، الجزائر

✓ كبداني. س. أ (2012-2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بين الدول العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان .

✓ كميل. ج ، حازم.ا (1997)، دراسات في الإنماء و التطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس

✓ مايكل. س وأخرون (2009)، الصحة والنمو الاقتصادي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنيابة عن اللجنة المعنية بالصحة والنمو .

✓ مخلوفي.ع ، العربي. م (2011)، أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر استراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر ، الملتقى الدولي الثامن حول النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، الدوحة (قطر)

✓ مصطفى. أ (2000)، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر

✓ مصطفى. أ (2009)، الاقتصاد النقدي و الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية

✓ المنعم.ع ، نزار.س (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) .

✓ ميشيل. ت (2006)، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، الرياض (السعودية)

✓ النجفي. س (2000)، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية ، القاهرة .

✓ وجدي. م (1973)، نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية (مصر)

✓ وسام. م (2000)، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا النقد و المالية) ، ط1 ، دار المنهل اللبناني لطباعة والنشر ، بيروت (لبنان)

✓ Arrons. J , (1999) , Les Théories de la Croissance , Edition du seuil ,Paris

✓ Faroh. A , Shen. H (2015) : in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017), Impact of Interest rates on foreign direct investment :Case study sierra leone Economy. International Journal of the Economic Research , 6(1)

✓ Gupta. K.R (2009) , Economics of Development and Planning : History, problems and policies , Ed , Atlantic publishers and distributors , New Delhi , India .

✓ Harswari. M.H , Hamza. S.M (2017), The Impact of Interest rate on economic development : a study on Asian countries , Journal of Accounting and Business Management , 5(01) ,pp 2289 –4519.

✓ Heinz. D , Salvadori. N (2003), Theories of Economic Growth – OLD and New ,USA

✓ Idoko. I , Emmanuel. E and Kpeyol. K (2012) : in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017), An assessment of The impact of Interest rates Deregulation on Economic growth in Nigeria .International Journal of Economics , 6(2) .

- ✓ Jain. T.R (2009), Development Economics , Publications , New Delhi , India
- ✓ Jaradat. M.A , Al-Hhosban. S.A (2014): in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017),Relationship and Causality between Interest rate and Inflation rate :Case of Jordan .Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business.6(4)
- ✓ Mahd. S , Masood . S (2011): in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017),The Long Run Relationship between Interest rates and Inflation in Iran :Revisiting Fisher's Hypothesis .Journal of Economics and International Finance 3(14)
- ✓ Siddiqui. H.A , Aumeboonsuke. V (2014) : in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017),Role of Interest rate in Attracting the FDI :Study on ASEAN 5 Economy .International Journal of Technical research and Application. 2(3)
- ✓ Tlili. M , Rami. A (2009) , Elément de La Croissance Economique , Centre de publications universitaire , Tunisia .
- ✓ Uwubanmwun. A.E , Ajao. M.G (2012): in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017), The Determinants and Impacts of Foreign direct investment in Nigeria . International Journal of Business and Management .7(24)
- ✓ Yusuph. H(2012) : in (Harswari. M.H , Hamza. S.M ,2017),The Analysis of The impact of Interest rate on Economic Growth : A Case Study Tanzania.

ملخص :

يدرس هذا البحث العلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) باستخدام نماذج الانحدار و طرق تقدير معلمات نماذجها. لتحقيق هذه الغاية حاولنا إعطاء الإطار النظري لكل من سعر الفائدة و النمو الاقتصادي و عرض أهم التطورات التي عرفها كل منهما وبغرض دعم النتائج تم الاعتماد على الدراسات السابقة تطرح نفس الإشكال حيث كانت النتائج المتوصل إليها تبين أن للنتائج المحلي الإجمالي والتضخم تأثير على سعر الفائدة في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : سعر الفائدة - نمو الاقتصادي - ناتج المحلي الإجمالي - تضخم - نماذج الانحدار

Résumé :

Cette étude examine la relation entre les taux d'intérêt et la croissance économique en Algérie au cours de la période (1990 - 2017) à l'aide de modèles de régression et les méthodes d'estimation des paramètres de leurs Modèles , pour atteindre ce but , nous avons essayé de donner un cadre théorique pour les taux d'intérêt et la croissance économique et de montrer les évolutions les plus significatives de chacun d'eux , pour prendre en charge les résultats d'études antérieures qui posent le même problème ou les résultats montrent le PIB et l'inflation a eu un effet sur le taux d'intérêt en Algérie

Mots clés : taux d'intérêt - croissance économique - PIB - inflation-modèles de régression.

Summary :

this study examines the relationship between interest rates and economic growth in Algeria during the period (1990-2017) with the help of regression models and methods of estimation of the parameters of their models ,to achieve this goal , we tried to give a theoretical framework for interest rates and economic growth and to show the most significant developments of each of them , to support the results of previous studies that present the same problem where the results show the GDP and inflation has an effect on the interest rates in Aigeria .

Key words : interest - economic growth - GDP-inflation - regression models .